

الوكيل:

إذا قلنا : القول قول الوكيل ❧ ، فإذا ادّعى من عليه الدّين أني قد سلّمت الحقّ إلى الوكيل ، يحتاج إلى البيّنة ، وإن لم تكن بيّنة ، يحلف بالله لا يعلمه قبض ❧ ما عليه من الدّين ، ويطالبه بالثمن ، وإنما حلفه ❧ على نفي العلم ، لأنه ينفي فعل غيره .^(٤)

[٣٨٥] [الفرع] الثاني : [إذا وجد المشتري بالمبيع عيباً]:

إذا قلنا : القول قول الوكيل ، فإذا وجد المشتري بالمبيع عيباً ، فقد ذكرنا على من يرده^(٥) ، فإن ردّ على الموكل فله أن يغرمه ❧ الثمن ، وليس للموكل أن يرجع بما غرم على الوكيل ؛ لأن الوكيل / قد ادّعى تلف المال ، وحلف عليه ، وقوله فيه مقبول .

❧ في (م) : الموكل .

❧ في (م) : ما قبض .

❧ في (م) : حلف .

(٤) قال الإمام النووي-رحمه الله- في روضة الطالبين (٣٤٣/٤) : «فإذا صدقنا الوكيل، فحلف، ففي براءة المشتري وجهان: أحدهما عند الإمام: يبرأ، وأصحهما عند البغوي: لا».

وانظر : التهذيب ٢٣٣/٤ ، فتح العزيز ٨١/١١ - ٨٢ ، تحفة المحتاج ٣٤٩/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ ، نهاية المحتاج ٦٢/٥ .

(٥) كما في المسألة الأولى، رقم (٣٧٩)، صفحة (٩٤٢) .

❧ في (م) : يغرم .

وأما ❖ إن ردّ على الوكيل، فليس للوكيل أن يرجع بما غرمه على ❖
 الموكل^(٣)، ويلزمه ردّ المبيع عليه ؛ لأن الموكل يقول : إنما جعل القول قولك في
 هلاك المال وقبضه ، حيث كنت أطلبه بغرامة ، وأنت الآن تريد أن تطالبني
 وأنا ❖ منكر للقبض ، وليس له الرجوع عليه .

[٣٨٦] [الفرع] الثالث : [إذا خرج المبيع مستحقاً]:

إذا خرج المبيع مستحقاً ، فإن المشتري في هذه الصورة يرجع على (الوكيل
 بلا خلاف^(٥)) ، وليس له أن يرجع على ❖ الموكل ؛ لأن الرجوع حالة
 الاستحقاق ، إنما ❖ كان بالقبض ❖ ، والبائع ما قبض .

❖ في (م) : فأما .

❖ في (م) : عن .

(٣) والقول قول الموكل يمينه، بأنه لم يأخذ منه شيئاً. ولا يلزم من تصديقنا للوكيل في الدفع
 عن نفسه يمينه، أن نثبت بها حقاً على غيره.

انظر : التهذيب ٢٣٣/٤ ، فتح العزيز ٨٢/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٣/٤ - ٣٤٤ .

❖ في (م) : فأنا .

(٥) فيرجع المشتري بالثمن على الوكيل؛ لأنه دفعه إليه.

انظر : التهذيب ٢٣٣/٤ ، البيان ٤٦٢/٦ ، فتح العزيز ٨٢/١١ ، روضة الطالبين
 ٣٤٤/٤ .

❖ ساقط من : (م) .

❖ في (م) : وإنما .

❖ في (م) : بالمقبوض .

[٣٨٧] [المسألة] الثالثة: [إذا قال الموكل: استوفيت الحق، فسلمه،

وقال الوكيل: ما استوفيت]:

إذا قال الموكل: استوفيت الحق من فلان، فسلمه، وقال الوكيل: ما استوفيت، فيقضي ببراءة من عليه الحق؛ لاعتراف صاحب الحق ببراءة ذمته، والقول قول الوكيل: أي ما استوفيت، مع يمينه، فإذا حلف تسقط / دعواه، هذا إذا لم يكن قد سلم المبيع^(٤)، وأما إن كان قد سلم المبيع [٦٥/١/ج] المبيع وقلنا: له قبض الثمن، فالوكيل مقرّ بأن (له القيمة؛ لتعديه) بالتسليم قبل قبض الثمن، والموكل ليس يدعيه، فيكون كمن أقرّ لإنسان بمال، وأنكر المقر له^(١٠).

✗ في (م): أن .

✗ في (م): وإذا .

✗ في (ج): سقط .

(٤) انظر: بحر المذهب ١٧١/٨، التهذيب ٢٣٣/٤، فتح العزيز ٨٢/١١، روضة الطالبين

٣٤٤/٤، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٢/١، النجم الوهاج ٧١/٥، تحفة المحتاج ٣٤٩/٥،

مغني المحتاج ٢٦٤/٣، نهاية المحتاج ٦٢/٥.

✗ ساقط من: (ج) .

✗ في (م): إذا .

✗ ساقط من: (م) .

✗ في (م): التسليم .

✗ في (م): فأنكر .

(١٠) انظر: المراجع السابقة

[٣٨٨] [المسألة] الرابعة: [إذا وُكِّلَه ببيع ماله ثم ادَّعى الوكيل أنه باع**المال وأنكر الموكل]:**

إذا وُكِّلَه ببيع ماله ، ثم ادَّعى الوكيل أنه باع المال ، وأنكر الموكل وقال: ما
بُعْتُ ، ففي المسألة قولان: ^(١)

أحدهما : يقبل إقرار الوكيل بالبيع ^(٢)؛ لأنه مالك للعقد وقد اعترف به،
به، فصار كالأب إذا اعترف بنكاح البكر البالغة ، وهو مذهب أبي حنيفة ^(٣)

(١) هذا إذا وقع الخلاف قبل انزعال الوكيل، وإن وقع بعد انزعال الوكيل، لم يقبل قوله إلا بينة،
والأ فالمصدق الموكل قطعاً؛ لأن الوكيل غير مالك لإنشاء التصرف حينئذ.
انظر: الحاوي الكبير ٥٢٢/٦، بحر المذهب ١٦٩/٨، فتح العزيز ٧٨/١١، روضة
الطالبين ٣٤٢/٤، النجم الوهاج ٦٩/٥، مغني المحتاج ٢٦٢/٣.

(٢) وهو الأقيس ، كما عبّر عنه: الإمام أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٦٩/٨).
وقال الإمام الدميري في النجم الوهاج (٦٩/٥) : «وصححه جماعة، وقال الإمام في
باب الرجعة: من أنكر هذا القول، كان هاجماً على خرق الإجماع»، واختاره: القاضي أبو
الطيب -رحمهم الله-.

انظر: الحاوي الكبير ٥٢١/٦ - ٥٢٢، المهذب ٣٥٧/١، الوسيط ٣١٠/٣، حلية
العلماء ١٥٧/٥، البيان ٤٦٢/٦، فتح العزيز ٧٩/١١، روضة الطالبين ٣٤٢/٤، شرح
جلال الدين المحلي ٤٣٩/٢، تحفة المحتاج ٣٤٧/٥، مغني المحتاج ٢٦٢/٣، نهاية المحتاج
٥٩/٥ - ٦٠، حاشية قليوبي وعميرة ٤٣٩/٢.

ساقط من : (م) .

(٤) قال ابن نجيم -رحمه الله- في البحر الرائق (١٧٢/٧) : «والحاصل أنهما إذا اختلفا في فعل
الوكيل، بأن ادَّعى الوكيل الفعل وأنكره الموكل، فإن كان إخبار الوكيل بعد عزله، فالقول
للموكل، وإن كان قبله في حياة الموكل، فالقول للوكيل إن كان المبيع مسلماً إليه، وإلا لا».

— (رحمه الله) ❌ — ، إلا أنه ناقض في مسألة وهي : إذا وُكِّلَه بقبول نكاح ، فاعترف الوليُّ بالقبول ، وأدَّعت ❌ المرأة الزوجية ❌ ، وأنكر الموكل العقد ، قال : لا يقبل قوله ، وإنما القول قول الموكل .^(٤)

وعندنا (على هذا) ❌ : القول قول الوكيل .

والثاني : لا يقبل قول الوكيل ، (بل القول قول الموكل) ❌^(٥) ؛ لأنه يدَّعي زوال / ملكه وحقه ، وهو منكر ، وتقرب هذه المسألة من مسألة في النكاح

وانظر : بدائع الصنائع ٣٦/٦ ، مجمع الضمانات ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (م) : واعترفت .

❌ في (م) : زوجيته .

(٤) لأن الوكيل يمكنه إقامة البينة على النكاح ؛ لأنه لا يعقد حتى يُخضِرَ شاهدين .

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٦٩/٨) : «وهذا لا يصح ؛ لأن عنده ينعقد النكاح بشهادة فاسقين ، ولا يثبت بهما» .

وانظر : البيان ٤٦٢/٦ ، فتح العزيز ٧٩/١١ .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ ساقط من : (م) .

(٧) يمينه . وهو الأظهر عند الأكثرين ، ورجحه أكثر الأصحاب ، وهو اختيار : ابن الحداد —

رحمهم الله — لأن الأصل عدم التصرف ، وبقاء ملك الموكل ؛ ولأن الوكيل يقرُّ بحقِّ على موكله ، فلم يُقبل ، كما لو أقرَّ بدين عليه ، أو أبرأه من حقِّ .

انظر : مراجع الشافعية السابقة ، بالإضافة إلى : الودائع لمنصوص الشرائع (م/٧٩/أ) ، بحر == المذهب ١٦٩/٨ ، النجم الوهاج ٦٩/٥ ، حاشية الجمل ٤٢٠/٣ - ٤٢١ ، حاشية البجيرمي على المنهج ٦٥/٣ - ٦٦ .

وهي : إذا أقرت المرأة بالنكاح وأنكر الولي ، وسنذكرها❧.

ووجه الشبه : أن هناك للولي حق العقد ، (والمدعي يدعي)❧ سقوط
حقه بالعقد ، (وهو منكر)❧.

فرعان :

[٣٨٩] أحدهما : [إذا اعترف الموكل بأنه باع وأنكر الوكيل البيع] :

إذا اعترف الموكل بأنه باع ، وأنكر الوكيل البيع ، فينظر❧ إلى المشتري ،
فإن أنكر الشراء ، فالقول قوله ، وإن اعترف❧ به ، يقبل❧ قول الموكل بلا يمين ،
يمين ، ويحكم بانتقال الملك في المبيع إلى المشتري.(٧)

==
[٣٩٠] [الفرع] الثاني : [إذا ادعى الموكل أنه عزله قبل البيع] :

إذا صدقه الموكل في عقد البيع ، إلا أنه ادعى أنه عزله قبل البيع ، وقال

❧ في (ج) : وسنذكره .

❧ في (م) : والمرأة تدعي .

❧ في (م) : وهي منكرة .

❧ في (م) : ينظر .

❧ في (م) : اعترفت .

❧ في (م) : فقبل .

(٧) انظر : فتح العزيز ٧٩/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٢/٤ ، أسنى المطالب ٢٨٤/٢ .

الوكيل : إنما عزلتني بعد البيع ، فالحكم في هذه المسألة كالحكم فيما إذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم قال الزوج : راجعتك قبل انقضاء العدة ، و قالت المرأة : بل انقضت عدتي قبل ذلك^(٤) ، وسنذكرها .

[٣٩١] [المسألة] الخامسة : [إذا ادعى الوكيل ردّ المال إلى الموكل،

وأنكر الموكل]:

إذا وكله ببيع ماله، وادّعى الوكيل ردّ المال إليه ، أو قبض ثمنه بعد البيع، البيع، وادّعى تسليم الثمن إليه ، وصدقه الموكل على استيفاء الثمن من الوكيل، وأنكر / التسليم إليه ، فإن لم تكن وكالة ~~ب~~ بجعل يأخذها ~~من~~ من الموكل، فقلوله

~~في~~ (م) : عدتك .

~~في~~ (م) : أو

~~في~~ (م) : قد .

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - في أسنى المطالب (٢/٢٨٤) : «إن اتفقا على

وقت العزل، كيوم الجمعة، وقال الوكيل: بعث قبله، فقال الموكل: بعده، صدّق الموكل في

أنه لا يعلم أن البيع قبل، وإن اتفقا على وقت البيع، واختلفا في العزل، فالمصدق الوكيل،

وإن لم يتفقا على شيء، بل اقتصرا على تقديم البيع وتأخيرها عن العزل، صدّق من سبق

بالدعوى، ولو وقع كلامهما معاً، صدّق الموكل».

وانظر: فتح العزيز ٧٩/١١، روضة الطالبين ٣٤٢/٤، شرح البهجة ١٩١/٣، حاشية

قليوبي وعميرة ٤٣٩/٢.

~~ساقط~~ من : (ج) .

~~في~~ (م) : عليه .

~~في~~ (ج) : وكيلا .

~~في~~ (م) : يأخذ .

في الردّ مقبول ، كالمودع سواء^(١)، وإن كانت الوكالة بجعل، فحكمه حكم العامل في القراض، والأجير المشترك على قولنا : يده يد أمانة^(٢).

(وقد اختلف) أصحابنا ، فمنهم من قال : القول قوله ؛ لأنه أمين^(٣)، ومن أصحابنا من أطلق وجهين :

أحدهما : القول قول المالك^(٤)؛ لأنه أخذ المال لنفع يعود إليه .

والثاني : القول قول الوكيل^(٥)؛ لأنه لا حق له في العين ، وإنما نفعه

(١) فيقبل قول الوكيل بيمينه قطعاً؛ لأنه قبض العين لمنفعة مالكها، فقبل قوله في ردّها، كالمودع؛ ولأنه لما أقامه فيها مقام نفسه، وجب أن يكون قوله مقبولاً، كقوله على نفسه. انظر : الحاوي الكبير ٥٢٠/٦، المذهب ٣٥٨/١، بحر المذهب ١٦٨/٨، التهذيب ٢٢٦/٤، البيان ٤٦٦/٦، روضة الطالبين ٣٤٢/٤، النجم الوهاج ٧٠/٥، أسنى المطالب ٢٨٤/٢، مغني المحتاج ٢٦٢/٣.

(٢) حكاه أبو بكر الشاشي في حلية العلماء (١٥٥/٥) عن أبي علي الطبري -رحمهما الله-. ثم قال: «وليس بشيء». انظر : المراجع السابقة.

(٣) في (م) : فاختلف .

(٤) انظر : المراجع السابقة.

(٥) فلا يقبل قول الوكيل، كالمترن والمستعير والمستأجر.

قال أبو بكر الشاشي في حلية العلماء (١٦١/٥): «وهو المذهب»، وهو قول: أبي علي الطبري -رحمهما الله-.

(٦) بيمينه . وهو الأظهر والأصح، وهو قول الجمهور، فإنه لا منفعة له في العين، وإنما منفعته بالجعل.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: عجالة المحتاج ٨٤٦/٢، تحفة المحتاج ٣٤٧/٥ - ٣٤٨، نهاية المحتاج ٦٠/٥.

بطريق آخر .

[٣٩٢] فرع : إذا وجد المشتري بالمبيع عيباً فردّه على البائع وغرمه

الثمن]:

إذا ادعى تسليم الثمن إلى الموكل، وقبلنا قوله / مع يمينه ، فوجد المشتري [م/١/٧٤] بالمبيع عيباً فردّه ❖ على البائع وغرمه الثمن ، وقلنا : يجوز له الردّ عليه ، لم يكن للموكل ❖ الرجوع بما غرم على الوكيل ❖ ؛ لأننا نقبل قول الأمين في إسقاط الضمان عنه ، وأما في إثبات حقّ له على الغير فلا. (٥)

[٣٩٣] [المسألة] السادسة: إذا طالب المالك الوكيل بردّ الثمن فلم يردّ

حتى تلف]:

الوكيل إذا قبض الثمن، فقد ذكرنا أن الثمن ❖ أمانة في يده، لا يضمّنه إلا بتفريط^(٧)، فلو جاء المالك وطالبه بالردّ ولم ❖ يردّ حتى تلف المال، إن كان

❖ في (ج) : هو .

❖ في (م) : فردّ .

❖ في (م) : للوكيل .

❖ في (م) : الموكل .

(٥) انظر : التهذيب ٢٣٣/٤ ، فتح العزيز ٨٢/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٣/٤ - ٣٤٤ .

❖ في (م) : اليمين .

(٧) كما سبق بيانه في المسألة الأولى ، رقم (٣٨٢) ، صفحة (٩٥٠) .

متمكناً من الردّ فلم يردّ ، ضمن^(٦) . وإن لم يكن متمكناً من الردّ ، بأن كان في وقت صلاة^(٧) ، أو في وقت وضوء^(٨) ، أو طالبه بالليل والوديعة في موضع آخر لا تصل يده^(٩) إليه ، فتلف المال ، لا يصير ضامناً^(١٠) .

(م) : فلم .

(٢) لأنه يجب عليه رده عليه على حسب إمكانه، فإن أخر الردّ لغير عذر، أو أخره لعذر، ولكن زال العذر ولم يشتغل بالردّ، ضمن؛ لأنه مفترط بذلك، وإذا طالبه بالردّ، فمنعه من غير عذر، ضمنها، سواء تلف قبل أن يمضي زمان إمكان الردّ، أو لم يمض؛ لأنه صار ضامناً بالمنع من غير عذر.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨، الحاوي الكبير ٥٢٢/٦ - ٥٢٣، بحر المذهب ١٧١/٨، الوسيط ٣٠٢/٣، البيان ٤٥٨/٦، فتح العزيز ٦٢/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، أسنى المطالب ٢٧٦/٢، مغني المحتاج ٢٥٥/٣، حاشية الشرواني على التحفة ٣٣٤/٥، نهاية المحتاج ٤٨/٥ - ٤٩.

(م) : صلاته .

(م) : فطره .

ساقط من : (ج) .

(٦) كما هو مشهور في كلام الأصحاب، ونقل الغزالي عنهم: أنه لو تلف في هذه المدة ضمن، فقال - رحمه الله - في الوسيط (٣٠٢/٣): «ولكن قال الأصحاب: لو تلف في هذه المدة: ضمن، وإنما جاز له التأخير لغرض نفسه، بشرط سلامة العاقبة، وهذا منقذ إذا كان التلف بسبب التأخير، وبعيد إذا لم يكن التأخير سبباً فيه».

قال الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - في أسنى المطالب (٢٧٦/٢)، بعد أن نقل كلام الإمام الغزالي - رحمه الله - قال: «فيكون ما نقله - أي: الإمام الغزالي - مع ما قيد به، تقييداً لكلامهم الأول - أي: لكلام الأصحاب - لكن قال الأذرع: والراجع خلاف ما نقله - أي: الغزالي - عن الأصحاب».

انظر : المراجع السابقة.

[٣٩٤] فرع : [إذا ادّعى الموكل على الوكيل بطلبه تسليم الثمن فأنكر

الوكيل]:

لو هلك الثمن في يده، ثم إن [الموكل] ادّعى على [الوكيل] أني طالبتك بتسليم الثمن إليّ (فامتنعت، فأنت) ضامن، فقال الوكيل: ما طالبتني، أو اعترف بأنه طالب وقال: ما كنت متمكناً من التسليم في تلك الحالة، وقال الموكل: بل كنت متمكناً، فالقول قول الوكيل^(٦)؛ لأن الموكل يدّعي عليه ضماناً وهو منكر، فالقول قوله؛ كما لو ادّعى المالك على من في يده الوديعة عدواناً، كان القول قوله.

[٣٩٥] [المسألة] السابعة: [إذا رفض الوكيل تسليم المال أو الثمن

- ❌ في كلا النسختين بلفظ (البائع)، وهو خطأ لا يناسب سياق العبارة وصحتها، بدلالة إتمام المسألة وبقيتها.
- ❌ في كلا النسختين بلفظ (الموكل)، وهو خطأ لا يناسب سياق العبارة وصحتها، بدلالة إتمام المسألة وبقيتها.
- ❌ في (م): وامتنعت وأنت.
- ❌ في (م): زيادة: ما، وهو خطأ.
- ❌ في (م): الوكيل. وهو خطأ.
- (٦) مع يمينه، إذا كان ما قاله ممكناً، ولا ضمان عليه؛ لأنه على أصل أمانته، فلا تقبل دعوى الموكل عليه في انتقاله عن الأمانة إلى الضمان.
- انظر: مختصر المزني ٢٠٩/٨، الحاوي الكبير ٥٢٤/٦، بحر المذهب ١٧٢/٨، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٦/١.

للموكل إلا بشهادة]:

لو جاء الموكل وطالب الوكيل بردّ ماله قبل البيع ، أو بتسليم الثمن إليه بعد البيع ، فقال الوكيل : لا أسلمّ إليك إلا بشهادة ، فهل له ذلك أم لا؟

المشهور من المذهب : أنه ليس له ذلك^(١) ؛ لأن نهاية ما في ترك الإشهاد، أن يجيء ويدّعي عليه^(٢) المال بعد / ذلك ، وقوله في الرد مقبول ، ولم يكن له في الامتناع غرض صحيح ، فلم يجز ، وعلى هذا، لو امتنع من التسليم بسبب الإشهاد، فهلك المال في يده، ضمنه .

(١) في (م) : إذا .

(٢) على الأصح، وهو الوجه الأول، وهو الذي أورده العراقيون، وبه قال القاضي الطبري رحمهم الله .

هذا إن كان من عنده الحق ممن يقبل قوله في الردّ، كالوكيل بغير جعل، والمودع أو الوكيل بجعل، والمقارض، والأجير المشترك، إذا قلنا: يقبل قولهم في الردّ، فلم يكن له أن يمتنع لأجل الإشهاد؛ لأنه لا ضرر عليهم أن لا يُشهدَ صاحبُ الحق؛ لأن قولهم مقبول في الردّ، فإذا امتنعوا من الردّ، ضمنوا.

انظر : الحاوي الكبير ٥٢٣/٦، المذهب ٣٥٨/١، الشامل (ج ٣/٢١١/أ)، بحر المذهب ١٧٠/٨، الوسيط ٣١١/٣، حلية العلماء ١٦٣/٥ - ١٦٤، التهذيب ٢٢٧/٤، البيان ٤٦٧/٦ - ٤٦٨، فتح العزيز ٨٤/١١، روضة الطالبين ٣٤٥/٤، شرح جلال الدين المحلي ٤٤١/٢، النجم الوهاج ٧٣/٥، تحفة المحتاج ٣٥١/٥، مغني المحتاج ٢٦٥/٣، نهاية المحتاج ٦٣/٥.

(٣) في (ج) : عدم .

(٤) في (م) : فلم .

وقال ابن أبي هريرة / : لا يضمه ؛ لأن له ~~XX~~ أن يمتنع من الرد إلا

بشهادة ؛ لأن له غرضاً في ذلك ، وهو أن لا يحتاج إلى اليمين لو رجع إليه، [٧٤/ب/م]
وهذا غرض صحيح ؛ لأن الأمناء في العادة (يحتززون عن) ~~XX~~ اليمين. (٣)

ومنهم من قال : إن كان الإشهاد لا يؤدي إلى تأخير التسليم ، فله أن

ي تمتنع إلا بالشهادة ، وإن كان يؤدي إلى تأخير الدفع ، وكان على المالك فيه
ضرر ، فليس له أن يمتنع من الرد. (٤)

~~XX~~ = في (م) : زيادة : ليس .

~~XX~~ في (م) : يجبرون على .

(٣) وهذا الوجه الثاني.

انظر : المراجع السابقة.

(٤) وهذا هو الوجه الثالث، وبه قال ابن الصبَّاح -رحمه الله- ، كما في الشامل
(ج ٣/ل ١١٢/أ).

انظر : المراجع السابقة

تلك الأوجه الثلاثة في حال إذا كان من عنده الحق يقبل قوله في الرد، أما إن كان من
عنده الحق لا يقبل قوله في الرد، كالمُرْتَمَن، والمستعير، والغاصب أو الوكيل بجعل، والمقارض،
والأجير المشترك، إذا قلنا: لا يقبل قولهم في الرد، فإن كان لصاحب الحق به بينة بالأخذ،
كان لهم الامتناع من التسليم إلى أن يشهد صاحب الحق بقبضه؛ لأنه لا يؤمن أن يطالبه
بحقه بعد أخذه له، ويُقيّم البينة، ولا يقبل قوله في الرد، فيلزمه غُرْمُهُ.

وإن لم تكن بينة لصاحب الحق عليهم، فوجهان: أحدهما عند الإمام البغوي: أن له أن
ي تمتنع إلى الإشهاد؛ لأن قوله في الرد غير مقبول، كما في التهذيب (٢٢٧/٤)، والثاني:
المنع؛ لأنه يمكنه أن يقول: ليس عندي شيء، ويحلف عليه، هذا ما أورده المشايخ
العراقيون.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : الأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٩٣، فتح الجواد

[٣٩٦] [المسألة] الثامنة : [إذا أنكر الوكيل التسليم وأدعى ردّاً أو

هلاكاً سابقاً، وأقام عليه بينة]:

إذا ادّعى على رجل : إني سلّمتُ إليك عبدي ، أو ثوبي لتبيعه ، فردّه عليّ ، أو قال : لتبيعه ، وقد بعته ، فسَلَّم الثمن إليّ ، وأنكر ~~✗~~ المدّعى عليه وقال : ما سلّمتُ إليّ شيئاً ، فالقول قوله^(١)، فلو ~~✗~~ أقام المدّعي بينة على التسليم ثبت ما ادّعاه^(٢)، ولو ادّعى الردّ بعد ~~✗~~ ذلك، لا يقبل قوله بغير بينة ، ولو ادّعى الهلاك، فحكمه حكم الغاصب . وإن ~~✗~~ ادّعى ردّاً سابقاً، أو هلاكاً سابقاً، لا يجعل القول قوله ، لأنه أنكر التسليم ، فيكون بدعوى ~~✗~~ الهلاك والردّ مكذباً نفسه^(٣)، ولو أقام عليه بينة ، فهل تُسمع بينته أم لا ؟

٥٢٣/١.

~~✗~~ في (م) : فأنكر .

(٢) مع يمينه ؛ لأنه منكر.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨ ، الحاوي الكبير ٥٢٤/٦ ، المهذب ٣٥٧/١ ، بحر المذهب ١٧٢/٨ ، الوسيط ٣١٣/٣ ، التهذيب ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ .

~~✗~~ في (م) : ولو .

(٤) وصار الوكيل ضامناً؛ لأنه خرج بالجوهر عن الأمانة، فصار كجاحد الوديعة.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨ ، الحاوي الكبير ٥٢٤/٦ ، بحر المذهب ١٧٢/٨ .

~~✗~~ في (م) : زيادة : الهلاك . وهو خطأ .~~✗~~ في (م) : ولو .~~✗~~ في (م) : يدعي .

(٨) انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : الوسيط ٣١٣/٣ ، حلية العلماء ١٦٢/٥ ، التهذيب

٢٣٤/٤ ، البيان ٤٥٨/٦ ، فتح العزيز ٨٧/١١ - ٨٨ ، روضة الطالبين ٣٤٧/٤ ، الأنوار

لأعمال الأبرار ٤٩٤/١ ، فتح الجواد ٥٢٥/١ .

فيه وجهان:

أحدهما : تُسمع بيّنته^(١)؛ لأنه لو صدّقه على ما ادّعى، لسقط عنه الضمان ، ولو ~~✗~~ أقام عليه البيّنة سمعت بيّنته .

والثاني : لا تسمع^(٢)؛ لأنه مكذب ~~✗~~ للشهود بقوله : ما قبضت منك شيئاً .^(٥)

- (١) على الأصح، كما قال النووي في روضة الطالبين (٣٤٧/٤).
كما لو صدّقه المؤكّل على ذلك، وهو قول: أبي القاسم الصيمري، وحكاها: أبو حامد الإسفراييني وهو اختيار: القفال -رحمهم الله-.
- انظر : الحاوي الكبير ٥٢٤/٦، الشامل (ج ٣/ل ٢١٠/ب)، بحر المذهب ١٧٢/٨، حلية العلماء ١٦٢/٥، البيان ٤٥٨/٦، فتح العزيز ٨٨/١١، روضة الطالبين ٣٤٧/٤، الأنوار في أعمال الأبرار ٤٩٤/١، فتح الجواد ٥٢٥/١.
- في (م) : وإذا . ~~✗~~
- (٣) وهو الأصح عند إمام الحرمين الجويني، والإمام الغزالي كما في الوسيط (٣١٣/٣)، وهو قول: أبي علي بن أبي هريرة، واختيار: القاضي أبي الطيب، وصححه : الماوردي في الحاوي الكبير (٥٢٤/٦)، -رحمهم الله-.
- انظر : بحر المذهب ١٧٢/٨، الوجيز ٣٦٦/١، حلية العلماء ١٦٢/٥، التهذيب ٢٣٤/٤، البيان ٤٥٨/٦، فتح العزيز ٨٨/١١، روضة الطالبين ٣٤٧/٤، الأنوار في أعمال الأبرار ٤٩٤/١، فتح الجواد ٥٢٥/١.
- في (م) : تكذيب . ~~✗~~
- (٥) قال الإمام الأردبيلي -رحمه الله- في الأنوار لأعمال الأبرار (٤٩٤/١): «والأول -يعني: الوجه- هو المتفق على ترجيحه في الكتب المذكورة في الوديعة، في مثل هذه الصورة، أو عيناها، والثاني -يعني: الوجه- يكاد يكون نقيضاً لما ذكر هناك، إذ لا فرق بين البابين، على أنه قال الإمام، والغزالي -رحمة الله عليهما- وغيرهما: إن ما قلنا هنا في إنكار أصل الوكالة، جارٍ في إنكار أصل الوديعة».

فرعان :

[٣٩٧] أحدهما : [إذا ادعى الوكيل أن المال تلف قبل المطالبة ولم

يعلم بذلك] :

لو أقرَّ بالبيع وقبض ~~✗~~ الثمن ، فجاء الموكل وطالبه بالثمن ، فدافعه ولم
يسلم إليه المال ، وقال ~~✗~~ : أسلمه في وقت آخر ، ثم ادعى بعد ذلك هلاكاً
سابقاً ، أو ردّاً سابقاً ، فلا يقبل قوله في الردّ والهلاك ، وهل تسمع بيّنته ؟
فعلى ما ذكرنا ~~✗~~ من الوجهين. ^(٤)

هذا إذا كان يعلم أن المال قائم ومنعه منه ~~✗~~ ، وإن كان قد تلف / المال ~~✗~~ [م/١/٧٥]
قبل (المطالبة والمنع، ولم يعلم / الوكيل ، وادّعى أنه قد تلف قبل) ~~✗~~ [ج/٦/٦٦]

~~✗~~ في (م) ورد .

~~✗~~ في (م) : فقال .

~~✗~~ في (م) : ذكرناه .

(٤) كما في المسألة الثامنة، رقم (٣٩٦)، صفحة (٩٦٧)، والوجهان هما:

الأول : تُسمع بيّنته، على الأصح عند الإمام النووي كما في روضة الطالبين (٤/٣٤٧)،
وبه قال: أبو القاسم الصيمري، وحكاه: أبو حامد الإسفراييني، وهو اختيار: القفال —
رحمهم الله—.

والثاني: لا تسمع، وهو الأصح عند إمام الحرمين الجويني، والإمام الغزالي، كما في
الوسيط (٣/٣١٣)، وهو قول: أبي علي بن أبي هريرة، واختيار: القاضي أبي الطيب،
وصححه: الماوردي في الحاوي الكبير (٦/٥٢٤) —رحمهم الله—.

وانظر : نفس المراجع في الموضع المشار إليه.

~~✗~~ في (م) : عذر .

~~✗~~ ساقط : (م) .

مطالبتك وما علمته ، فبيّنته مسموعة ، والقول قوله : إنه ما كان عالماً به . وإذا أقام البيّنة على هلاكه ، أو ~~أو~~ حلف أنه ما كان علمه ~~أو~~ ، سقط عنه الضمان. (٤)

[٣٩٨] [الفرع] الثاني : [إذا قال الوكيل: لا يلزمي تسليم شيء إليك

وأقام بيّنة على التسليم] :

إذا طالب بالمال أو بثمنه ~~أو~~ فقال: لا يلزمي تسليم شيء إليك ، وأقام ~~أو~~ على تسليم المال إليه ، أو على بيعه ~~أو~~ قبض الثمن بيّنة ~~أو~~ ، (فإن ادّعى ردّاً

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : وحلف .

(X) في (م) : زيادة : قد .

(٤) وهو الأصح؛ وهذا هو الوجه الأول؛ لأنه قد تلف وهو أمانة، فلا يصير مضموناً بعد التلف، إذ لم يوجب سبب الضمان عند بقائه.

والوجه الثاني : يلزمه الضمان، وبه قال أبو العباس بن سريج — رحمه الله —؛ كالوديعة؛ لما يذهب إليه — رحمه الله — من أن الوديعة تضمن باعتقاد الامتناع من الرد؛ ولأنه لما منعه مع القدرة، علمنا أنه كان يحسكه لنفسه.

انظر: الحاوي الكبير ٥٢٣/٦، بحر المذهب ١٧١/٨، حلية العلماء ١٦٤/٥، البيان ٤٥٨/٦ - ٤٥٩، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٤/١.

(X) في (ج) : يمينه .

(X) في (م) : فأقام .

(X) في (م) : أو .

(X) ساقط من : (م) .

بعد ذلك لا تسمع بيّنته ؛ لأنه قد [بطلت] ❖ أمانته بجحوده ، وإن ادّعى الهلاك، فهو كالغاصب ❖ فإن ادّعى ردّاً سابقاً، يقبل قوله ؛ لأنه ليس بين بين قوله : لا يلزمي تسليم شيء إليك ، وبين ما ادّعاه من الردّ والتلف منافاة ❖ ؛ لأنه إذا كان قد ردّ أو تلف فهو صادق في قوله : لا يلزمي تسليم شيء إليك ، ولو أقام على ذلك بيّنة تسمع منه ❖ (٦).

[٣٩٩] [المسألة] التاسعة : [إذا أقرّ الشريك الذي لم يبع بأن الشريك البائع قبض جملة الثمن، ووافق المشتري وأنكر البائع]:

إذا كان بينهما ملك مشترك ، فأذن أحد الشريكين للآخر في بيع جميعه فباعه ، ثم إن الشريك الذي وكل صاحبه بالبيع ، أقرّ بأن الشريك الذي تولّى البيع، قبض جملة الثمن من ❖ المشتري ، وأنكر البائع القبض بالكلية ، فالمشتري

❖ في النسخة (م) بلفظ (طلب) وهو خطأ . حيث لا يناسب سياق العبارة ، ولعل الصحيح ما أثبتته في المتن ، خاصة وأن هذه الجملة ساقطة من : (ج) أصلاً .

❖ ساقط من : (ج) .

❖ في (م) : وإن .

❖ في (م) : قضاء .

❖ في (م) : بيّنته .

(٦) انظر : الحاوي الكبير ٥/٢٥٢ ، بحر المذهب ٨/١٧٢-١٧٣ ، الوسيط ٣/٣١٣ ، حلية

العلماء ٥/١٦٢ ، التهذيب ٤/٢٣٤ ، البيان ٦/٤٥٨ ، فتح العزيز ١١/٨٧-٨٨ ، روضة

الطالبين ٤/٣٤٧-٣٤٨ ، الأنوار لأعمال الأبرر ١/٤٩٤ ، فتح الجواد ١/٥٢٥ .

❖ في (م) : وادعى .

فالمشتري يبرأ عن نصف الثمن نصيب المقر؛ لأنه اعترف بأن وكيله قد استوفاه ، وقبض الوكيل منزلة قبضه ، فكان ذلك اعترافاً ببراءة ذمته عن نصف الثمن ، وتبقى الخصومة بين المشتري والبائع ، وبين البائع وشريكه^(٥)، فإن (بدأ بمخاصمة) المشتري، وأقام البيّنة عليه تسمع^(٦)، فإن لم يكن له بيّنة، فالقول قول البائع ، يحلف بالله ما استوفيت الثمن ، ويطلبه بنصيبه ، وإن نكل ترد^(٧) اليمين على المشتري ويحلف ، وتسقط المطالبة^(٨). ثم يحاكم الشريك بعد ذلك ، فإن شريكه يدعي عليه وهو ينكر،

(م) ساقط من : (م) .

(م) في (م) : وكان .

(م) في (م) : من .

(م) في (م) : الدين .

(٥) انظر : مختصر المزني ٢٠٨/٨ ، التلخيص ص ٤٩ ، الحاوي الكبير ٤٩٠/٦ ، المهذب

٣٤٧/١ ، بحر المذهب ١٤١/٨ ، الوجيز ٣٥٩/١ ، حلية العلماء ١٠٥/٥ - ١٠٦ ،

التهذيب ٢٠٣/٤ - ٢٠٤ ، البيان ٣٨٢/٦ - ٣٨٣ ، فتح العزيز ٤٤٣/١٠ - ٤٤٤ ، روضة

الطالبين ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ .

(م) في (م) : شاء محاكمة .

(٧) فيقيم المشتري البيّنة؛ لأن الأصل: أن الثمن واجب عليه، فإن أقام البيّنة برئ من جميع

الثمن، ويقبل فيه شاهدان، وشاهد وامرأتان، وشاهد ويمين.

انظر : المراجع السابقة.

(م) في (م) : وإن .

(م) ساقط من : (ج) .

(م) في (م) : ردّ .

(١١) لأن اليمين بعد النكول، إما أن تجري مجرى البيّنة، أو مجرى الإقرار، وكل واحد منهما يثبت

ينكر، فإن أقام عليه بينة. فلا كلام ، وإن لم تكن بينة فالقول قول الشريك
البائع/ : إنه (X) ما قبض ، فإن حلف سقطت المطالبة به (X) ، وإن نكل يحلف [م/ب/٧٥]
المدعي ويطالب (X) بنصف الثمن ، (وهكذا الحكم) (X) فيما لو بدأ
بمخاصمة (X) الشريك ، (ثم بمحاكمة المشتري) (X) .

فروع أربعة :

[٤٠٠] أحدها : [الشريك الذي لم يبيع لا يشارك البائع فيما أخذه بعد

الحلف] :

إذا حلف الشريك البائع منهما، واستوفى منه / نصيبه من الثمن (X) ، [ج/٦٧]
فليس (X) للشريك أن يقول له (X) : أعطني نصف ما في يدك ، فإننا قد بعنا

الرجوع.

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٠/٦ ، الوسيط ٢٧٠/٣ ، البيان ٣٨٣/٦ .

- (X) في (م) : يحاكمه .
- (X) في (م) : بأنه .
- (X) ساقط من : (ج) .
- (X) في (م) : ويطالبه .
- (X) في (م) : وهذا الثمن يحكم .
- (X) في (م) : بمحاكمة .
- (X) ساقط من : (ج) .
- (X) في (ج) : الفبي .
- (X) في (م) : وليس .
- (X) ساقط من : (ج) .

الملك بعقدة واحدة ، ولا يحصل لك شيء حتى يحصل لي مثله ؛ لأن في زعمه أن الشريك البائع يظلم ~~✗~~ المشتري ، وأن ~~✗~~ ما أخذه ليس بحقه ، فكيف يشاطره ~~✗~~ فيه ؟ (٤)

[٤٠١] [الفرع] الثاني : [شهادة الشريك الذي لم يبيع في حق نفسه وفي

حق البائع :

إذا شهد الشريك الذي أذن [لصاحبه] ~~✗~~ في البيع ، على الشريك البائع بأنه ~~✗~~ قبض جميع الثمن ، لا تقبل شهادته في حق ~~✗~~ نفسه (٨) ، وهل تقبل في

~~✗~~ في (م) : ظلم .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ في (م) : يشاطر .

(٤) ولأنه لما أقر أن البائع قد قبض جميع الثمن ، اعترف ببراءة ذمة المشتري من الثمن ، وأن ما يأخذه الآن ظلم ، فلا يشاركه فيه .

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٠/٦ ، المهذب ٣٤٧/١ ، بحر المذهب ١٤١/٨ ، الوسيط ٢٧٠/٣ ، التهذيب ٢٠٤/٤ ، البيان ٣٨٣/٦ ، فتح العزيز ٤٤٥/١٠ ، روضة الطالبين ٢٨٧/٤ .

~~✗~~ في النسختين (ج) ، (م) بلفظ (له صاحبه) ، وهو خطأ . والصحيح ما أثبتته في المتن حتى يستقيم المعنى ، ولا يتكرر ؛ لأن الشريك الذي أذن له صاحبه في البيع هو نفسه الشريك البائع ، فحدث التكرار المخلل بالمعنى .

~~✗~~ في (ج) : أنه .

~~✗~~ في (م) : قبض .

(٨) لأنه يجز بها إلى نفسه نفعاً ، وهو حق الرجوع عليه بما قبض من حصته .

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٠/٦ ، المهذب ٣٤٧/١ ، بحر المذهب ١٤١/٨ ، الوسيط ٢٧٠/٣ ، التهذيب ٢٠٤/٤ ، البيان ٣٨٣/٦ ، فتح العزيز ٤٤٤/١٠ - ٤٤٥ ، روضة

في النصف الثاني ❖ الذي هو ❖ حقّ البائع ؟ ينبغي على أصل : وهو أن الشهادة إذا ردّت ❖ في البعض هل تبطل في الباقي أم لا ؟^(٤) وسنذكره ❖.

[٤٠٢] [الفرع] الثالث : [إذا نكل البائع وحلف المشتري]:

إذا بدأ المشتري بالمحاكمة معه، فلمّا أراد تحليفه نكل، فللمشتري أن يحلف^(٦)، فلو جاء الشريك الآخر فقال له : أنت قد نكلت في حقّ المشتري،

الطالبين ٢٨٧/٤.

❖ ساقط من : (م) .

❖ ساقط من : (م) .

❖ في (ج) : وردت .

(٤) قيل : فيه وجهان، وقيل: قولان، بناء على أن الشهادة، هل تتبعض؟ كما لو شهد أنه قذف أمه وأجنبية، هل تقبل في حق الأجنبية؟ فإن قلنا: إنها تُقبل، حلف معه المشتري، وبرئ من حصة البائع. وإن قلنا: لا تُقبل، أو كان فاسقاً، فالقول قول البائع مع يمينه: أنه ما قبض جميع الثمن ولا شيئاً منه؛ لأن الأصل عدم القبض، فإذا حلف، أخذ منه نصف الثمن، وليس للشريك الذي لم يبيع أن يأخذ مما أخذ البائع شيئاً.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: تكملة المجموع، للمطيعي ٥٥/١٤ - ٥٧.

❖ في (م) : وسنذكر .

(٦) بأنه سلّم إليه جميع الثمن، فإذا حلف برئ المشتري من جميع الثمن. وذكر الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٦/٤٩٠): أن للذي لم يبيع أن يرجع على البائع بحصته، يمين المشتري وحده؛ لأن اليمين بعد النكول، إما أن تجرى بحرى البيّنة، أو مجرى الإقرار، وكل واحد منهما يثبت الرجوع.

==

وقال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (٨/١٤٢)، بعد أن ذكر هذا النقل

والدعوى دعوى واحدة ، فأنا ﴿﴾ أحلف أنك قد ﴿﴾ قبضت وأطالبك بنصيبى ،
ليس له ذلك ؛ لأن التُّكُول قد وجد في حقَّ المشتري ، ومن الجائز أنه استوفى
نصيب (نفسه من الثمن ، ونكل في حقه لعلمه ، ولا حقَّ له عليه ، وما استوفى
نصيب) ﴿﴾ صاحبه ، فإذا ﴿﴾ خاصمه يحلف ، ويكون صادقاً في يمينه ، وهكذا
لو بدأ بمخاصمة الشريك ونكل ، ليس للمشتري ﴿﴾ أن يحلف ؛ لأنه قد يمكن ﴿﴾
أن يبذل لشريكه ﴿﴾ مالاً ، فإذا خاصمه المشتري حلف ، فلا ﴿﴾ بدَّ في حقَّ كلِّ
واحد منهما من دعوى ونكول (حتى يشرع له أن يحلف /) ﴿﴾ .^(١)

[م/٧٦]

عن الماوردي، قال: «وهذا لا يصحُّ عندي؛ لأن اليمين حجة في حقِّ الحالف، لا يدخلها
نيابة، فلم يثبت حقُّ أحدهما بيمين الآخر».

==
وذهب العمراني - رحمه الله - في البيان (٣٨٣/٦) : أن الشريك الذي لم يبيع، لا يستحقُّ
على البائع يمين المشتري شيئاً، سواء قلنا: إن يمين المدَّعي مع نكول المدَّعى عليه بمنزلة
إقرار المدَّعى عليه، أو بمنزلة إقامة البينة عليه؛ لأننا إنما نجعل ذلك في حقِّ المتحالفين، لا في
حقِّ غيرهما.

انظر: المهذب ١/٣٤٧، الوسيط ٣/٢٧٠، التهذيب ٤/٢٠٤، فتح العزيز ١٠/٤٤٥ -
٤٤٨، روضة الطالبين ٤/٢٨٧ - ٢٨٨، تكملة المجموع، للمطيعي ١٤/٥٧.

- ﴿﴾ في (م) : وأنا .
- ﴿﴾ ساقط من : (ج) .
- ﴿﴾ ساقط من : (ج) .
- ﴿﴾ في (ج) : وإذا .
- ﴿﴾ في (م) : للشريك . وهو خطأ .
- ﴿﴾ في (م) : يراً .
- ﴿﴾ في (م) : الشريك .
- ﴿﴾ في (م) : ولا .
- ﴿﴾ ساقط من : (ج) .

[٤٠٣] [الفرع] الرابع : [اليمين حجة في حقّ الحالف على الخصوص]:

لو أقام أحدهما بينة، إما المشتري وإما الشريك ، ثبت حقّه وحقّ صاحبه، فإن نكل في حقّ أحدهما وحلف المدّعي ثبت حقّه على الخصوص، ولا يثبت حقّ صاحبه ؛ لأنّ اليمين حجة في حقّ الحالف على الخصوص ، لا مدخل للنيابة فيها ، ولو أثبتنا حقّه ❖ بيمين الآخر، لكان ذلك نيابة في اليمين.(٣)

[٤٠٤] [المسألة] العاشرة : [إذا أقرّ الشريك البائع بأن الشريك الذي

أذن في البيع قبض جملة الثمن، وادّعاه

المشتري، وأنكر الذي لم يبع]:

أحد الشريكين إذا أذن لصاحبه في البيع، فباع بألف ، ثم إن الشريك الذي تولّى البيع (أقرّ بأن الشريك الذي أذن في البيع قبض جملة الثمن ، وادّعاه المشتري ، فلا يخلو : إما أن يكون الشريك الذي أذن في البيع مأذوناً من جهة الشريك الذي تولّى البيع في) ❖ / قبض نصيبه من الثمن ، أو لم يكن [٦٧/ب/ج]

(١) انظر : المراجع السابقة.

❖ في (م) : حق .

(٣) انظر : بحر المذهب ١٤٢/٨ ، البيان ٣٨٣/٦ - ٣٨٤ ، تكملة المجموع ، للمطيعي

٥٧/١٤ .

❖ ساقط من : (م) .

مأذوناً فيه . فإن كان مأذوناً ، فحكم هذه الصورة والتي قبلها واحداً^(٣)؛ لأن قبضه بإذنه كقبض البائع ، فيبرأ عن نصيب البائع ، وتبقى المحاكمة بين المشتري والشريك الذي أذن في البيع ؛ لأنه يدّعي عليه (قبض جميع الثمن ، وكذلك بين الشريكين ؛ لأن الذي تولّى البيع يدّعي عليه) (بأنك قبضت) نصيبي ، وأما إذا لم يكن مأذوناً في القبض من جهة شريكه ، فلا تأثير لهذا الإقرار ؛ لأن الشريك الذي أذن في البيع غير مأذون من جهة صاحبه في القبض ، حتى يجعل قبضه قبضاً له ، وإقراره على شريكه بالقبض لا يقبل ؛

(م) : إن .

(ج) : واحدة .

(٣) كما في المسألة التاسعة ، رقم (٣٩٩) ، صفحة (٩٧٢) . وفيها : أن المشتري يبرأ من نصيب البائع من الثمن ؛ لأنه أقر أنه دفع حقه إلى وكيله ، ويكون القول قول من لم يبيع مع يمينه بالله أنه ما قبض ، وله الرجوع على المشتري بحصته ، على ما وصفنا من قبل سواء ، فيكون الفقه في هذه المسألة - العاشرة - ، كالفقه في التي قبلها - التاسعة - ، إلا أن البائع هاهنا يكون كالذي لم يبيع في التي قبلها ، والذي لم يبيع هاهنا كالبائع في التي قبلها ، على ما ذكرنا حرفاً بحرف .

انظر : مختصر المزني ٢٠٨/٨ ، الحاوي الكبير ٤٩١/٦ ، المهذب ٣٤٧/١ ، بحر المذهب ١٤٢/٨ ، الوجيز ٣٥٩/١ ، حلية العلماء ١٠٦/٥ ، التهذيب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ ، البيان ٣٨٤/٦ ، فتح العزيز ٤٤٨/١٠ ، روضة الطالبين ٢٨٨/٤ ، تكملة المجموع ٥٧/١٤ .

ساقط من : (ج) .

(م) : أنك قضيت .

ساقط من : (ج) .

(ج) : يحصل .

لأنه إقرار على الموكل ، (وإقرار الوكيل بالبيع على موكله) ~~باطل~~ عندنا (٣).

والذي نقله المزني في «مختصره»: أنه يبرأ من نصف الثمن بإقرار البائع^(٤)، أراد به عن ~~المطالبة~~ ؛ لأن الشريك الذي تولى البيع ~~يطالبه~~ بجميع بجميع الثمن ؛ لأن النصف حقه، وفي النصف الآخر هو ~~وكيل~~ ، والوكيل إذا أقر على موكله بالقبض، ينزل ~~عن الوكالة~~^(٥). إذا ثبت أن إقراره لا حكم له ،

~~(م)~~ مكررة في (م) .

~~(م)~~ في (م) : يطل .

(٣) كما سبق بيانه في المسألة الرابعة، رقم (٢٦٥)، صفحة (٧٤٩).

(٤) قال المزني -رحمه الله- في مختصره : (٢٠٨/٨): «ولو كان الشريك الذي باع، هو الذي أقر بأن شريكه الذي لم يبع، قبض من المشتري جميع الثمن، وأنكر ذلك الذي لم يبع، وادعى ذلك المشتري، فإن المشتري يبرأ من نصف الثمن، بإقرار البائع أن شريكه قد قبض؛ لأنه في ذلك أمين، ويرجع البائع على المشتري بالنصف الباقي، فيشاركه فيه صاحبه؛ لأنه لا يصدق على حصة من الشركة تسلم إليه، إنما يصدق في أن لا يضمن شيئاً لصاحبه».

~~(م)~~ في (م) : عين .

~~(ج)~~ في (ج) : المبيع .

~~(ج)~~ ساقط من : (ج) .

~~(م)~~ في (م) : فينزل .

(٩) قال الإمام الرافعي -رحمه الله- في فتح العزيز (٤٥٣/١١ - ٤٥٤) : «واعلم أن المزني أجاب في الوجه الثاني من اختلاف الشريكين -وهو أن يقول الشريك البائع للذي لم يبع: قبضت الثمن كله، وصدقه المشتري، وأنكر الذي لم يبع- بأن المشتري يبرأ من نصف الثمن، بإقرار البائع أن شريكه قد قبض؛ لأنه في ذلك أمين، وهذا يشعر بسقوط نصيب الذي لم يبع، كما أن في الوجه الأول من اختلافهما -وهو أن يقول الشريك الذي لم يبع للذي باع: قبضت الثمن كله، ويساعده المشتري على أن البائع قبض، وينكر البائع -

، فللشريك الذي تولى البيع مطالبة المشتري / بنصيبه من الثمن ؛ لأنه وإن أقر [٦٧/ب/م] بأنه وزن الألف، إلا أنه سلّمه إلى من ليس له حق الاستيفاء ، وأما الشريك الذي أذن في البيع، فالمشتري يدّعي عليه الحق، فالقول قوله إذا أنكر مع يمينه، == كل تردّ اليمين على المشتري ، فإن حلف سقطت مطالبتة ، وإن نكل

يسقط نصيب الذي لم يبيع، والأصحاب فيما أطلقه - أي: المزني - فرقتان: فغلّطه فرقة، منها: ابن سريج، وأبو إسحاق - المروزي - وقالت: إنه نقل هذه المسألة من كتب أهل العراق، فإنهم يقبلون إقرار الوكيل على الموكل باستيفاء الثمن، والبائع وكيل الذي لم يبيع، فيسقط بإقراره أن الموكل قد قبض حقه، فأما على أصل الشافعي - رضي الله عنه - فإن إقرار الوكيل على الموكل غير مقبول، فلا يسقط بإقرار البائع حق الذي لم يبيع، وفرقة أوّلت، وهم قولان: عن ابن أبي هريرة وغيره: أنه ما أراد بقوله: برئ المشتري من نصف الثمن، البراءة المطلقة، وإنما أراد براءة مطالبة البائع بالنصف؛ لأن زعمه أن شريكه قد قبض حقه، فلا يمكن المطالبة به، ومنهم: من حمّله على ما إذا كان الذي لم يبيع مأذوناً من جهة البائع في القبض - أيضاً - فإذا أقرّ البائع بأن شريكه قبض، وقد أقرّ بقبض وكيله، فعلى هذا فالنصف الساقط هو نصيب المقرّ، كما في الاختلاف الأول».

قال الإمام الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٤٩٢/٦) : «الذي عندي: أن نقل المزني صحيح، وأن براءة المشتري من النصف براءة تامة، غير أن مسألة المزني محمولة على الشريكين المأذون لكل واحد منهما من صاحبه، فيبرأ المشتري بإقرار كل واحد من الشريكين على صاحبه بالقبض، سواء كان بائعاً أو غير بائع، فإن أمكن حمل جوابه على الصحة، فلا وجهة لتخطئته فيه، كما فعل أبو إسحاق، وإن أمكن إبراء المشتري منها، فلا وجه لحمّله على إبطال الوكالة فيها، كما نقل ابن أبي هريرة، والله أعلم بالصواب».

وانظر : تبين الحقائق ٤/٢٧٩ - ٢٨٠، المبسوط ٤/١٩ - ٥، بدائع الصنائع ٦/٢٢، ٢٤، الهداية مع شروحيها: العناية وفتح القدير ٨/١١٣ - ١١٤، الاختيار ٢/١٦٥، مجمع الأنهر ٢/٢٤٣، حاشية ابن عابدين ٥/٥٣١، اللباب ٢/١٥١، بحر المذهب ٨/١٤٤ - ١٤٥، التهذيب ٤/٢٠٤ - ٢٠٥، البيان ٦/٣٨٥ - ٣٨٦، تكملة المجموع، للمطيعي ٥٨/١٤.

كان له مطالبته بنصيبه. (١)

فروع أربعة :

[٤٠٥] أحدها (X) : [إذا أراد الشريك الذي أذن في البيع أن يشاطر البائع فيما أخذ منه نصف ما أخذه] :

إذا حلف الشريك الذي أذن بالبيع (X) : أنه ما قبض شيئاً، فإن لم يكن الشريك البائع قد استوفى نصيبه، فإنه يغرم المشتري (X) ويسلم له، وليس للشريك (X) البائع أن يشاطره فيما أخذه (X) فيقول : نحن شريكان في العقد، فلا يحصل لك شيء حتى يحصل لي مثله ؛ لأن في زعمه أنه ظالم في (مطالبته للمشتري) (X) وتغريمه ، فلا (X) يجوز أن يشارك الظالم فيما قد (X) أخذه ظلماً، وما ادّعاه (X) عليه من القبض ، وقد حلف أنه لم يقبض، وسمعت / يمينه (١)،

(١) انظر مراجع الشافعية السابقة.

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : في البيع .

(X) في (ج) : للمشتري .

(X) في (م) : لشريك .

(X) في (م) : أخذ .

(X) في (م) : مطالبة المشتري .

(X) في (م) : ولا .

(X) ساقط من : (ج) .

(X) في (ج) : ادعياء .

(١١) انظر : الحاوي الكبير ٦/٤٩١، بحر المذهب ٨/١٤٣، التهذيب ٤/٢٠٥، فتح العزيز

وإن كان الشريك البائع قد استوفى نصيبه من الثمن ، فإن أراد الشريك الذي أذن في البيع أن يطالب المشتري بنصيبه ، فله ذلك ، وإن أراد أن يشاطر البائع فيما أخذ منه نصف ما أخذه ، نقل **المزني** : أن له ذلك^(٤) ؛ لأخما شريكان في العقد ، فلا يسلم لأحدهما شيئاً ، حتى يسلم للآخر مثله ، واستدل عليه بمسألتين :

إحدهما : إذا باع رجل ماله بألف ومات عن اثنين ، واستوفى أحد الاثنين خمس مئة ، لا يسلم إليه^(٥) ، بل للأخ الآخر أن يشاطره^(٦) .^(٨)

١٠/٤٤٩ - ٤٥٠ ، أسنى المطالب ٢/٢٥٩ .

(٥) في (م) : وإن .

(٦) في (ج) : فإن

(٧) في (م) : نقله .

(٤) قال المزني - رحمه الله - في مختصره (٢٠٨/٨) : «ويرجع البائع على المشتري بالنصف الباقي ، فيشاركه فيه صاحبه ؛ لأنه لا يُصدَّق على حصة من الشركة تسلم إليه ، إنما يُصدَّق في أن لا يضمن شيئاً لصاحبه» .

وبه قال : ابن القاص وآخرون ؛ لأن الصفقة واحدة ، فكل جزء من الثمن شائع بينهما ، فإذا شارك لم يبق للبائع إلا ربع الثمن .

انظر : التلخيص ص ٣٧٣ ، المذهب ١/٣٤٧ - ٣٤٨ ، بحر المذهب ٨/١٤٣ - ١٤٤ ، الوسيط ٣/٢٧٠ ، حلية العلماء ٥/١٠٦ ، التهذيب ٤/٢٠٥ ، البيان ٦/٣٨٥ ، فتح العزيز ١٠/٤٤٩ ، روضة الطالبين ٤/٢٨٨ ، أسنى المطالب ٢/٢٥٩ .

(٨) في (م) : فاشترى .

(٩) ساقط من : (م) .

(١٠) في (ج) : المشاطرة .

(٨) فالصحيح : المشاركة مطلقاً ، كما قال ذلك النووي في روضة الطالبين (٤/٢٨٩) ، وحكى

وكذلك إذا كان عبدًا ﴿ بين شريكين وكتابه على مال ، ثم أراد أحد الشريكين قبض بعض المال ، لا يستبدّ بالمقبوض ، بل يشاركه فيه صاحبه ^(٢) ، كذلك هاهنا ، وقد ﴿ زعم الشريك الذي أذن في / البيع أنه ما قبض شيئاً ، وقد حلف ﴿ عليه ، وصاحبه قد قبض خمس مئة فلا يسقط حقه عنه (بدعواته أنه) ﴿ قبض حقه .

[م/١/٧٧]

وحكي عن (أبي العباس) ﴿ وأبي إسحاق المروزي من أصحابنا أنه : لا يجوز له أن يشاطره ؛ كما لو اجتمعا في ﴿ البيع وباعا دفعة واحدة ، ثم

الحناطي وجهاً أنه : لا يشاركه الآخر ، إلا أن يأذن له المديون في الرجوع عليه ، أو لا يجد مالاً سواه .

وانظر : بحر المذهب ١٤٤/٨ ، التهذيب ٢٠٦/٤ ، فتح العزيز ٤٥١/١٠ - ٤٥٣ ، أسنى المطالب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .

﴿ في (م) : العبد .

(٢) وبه قطع الإمام البغوي في التهذيب (٢٠٦/٤) ، فقال : « وكذلك إذا كاتب رجلان عبداً كتابة واحدة ، لا ينفرد أحدهما بأخذ نصيبه من النجوم » .

وقال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٢٨٩/٤) : « وجهان ، أحدهما : لا ، فلو قبض شيئاً ، شاركه الآخر ، كالموات ، وأرجحهما : نعم ، كما لو انفرد بالبيع » .

وانظر : بحر المذهب ١٤٤/٨ ، الوسيط ٢٧١/٣ ، فتح العزيز ٤٥١/١٠ ، أسنى المطالب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .

﴿ في (م) : وفي .

﴿ في (م) : اختلف .

﴿ في (م) : بدعوله وأنه .

﴿ في (م) : ابن عباس . وهو خطأ .

﴿ في (م) : على .

استوفى أحدهما نصيبه من الثمن، لا يشاركه صاحبه فيما قبضه. (١)

وأصل هذا الاختلاف: أن الواحد إذا توكل عن اثنين في البيع، (هل يجعل) ❌ ذلك كالعقدين (أم لا ؟ . وقد ذكرنا تفصيل المسألة في كتاب البيع ، في باب الردّ بالعيب) ❌ ، فإن قلنا : يجعل ❌ كالعقدين ، لم يكن للشريك أن يشاطره ❌ ، وإن قلنا : (العقد واحد) ❌ ؛ لكون ❌ المباشر واحداً ، كان له كان له المشاطرة ❌ .

(١) واستحسنه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو علي - رحمهما الله -.

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٤٣/٨) : « وإذا قبضها، فالمذهب: أنه ينفرد بها، ولا يشاركه الذي لم يبيع فيها؛ لأنه قبض بعد زوال وكالته، وهذا اختيار: أبي إسحاق وجماعة »؛ لأن البائع لما أقر: أن الذي لم يبيع قبض جميع الثمن، تضمن ذلك عزل نفسه من الوكالة في القبض؛ لأنه لم يبق له ما يتوكل في قبضه، فلا يأخذ بعد العزل إلا حق نفسه، فلا يجوز للذي لم يبيع أن يشاركه فيه.

انظر: المهذب ٣٤٨/١، الوسيط ٢٧١/٣، حلية العلماء ١٠٦/٥، التهذيب ٢٠٥/٤ - ٢٠٦، البيان ٣٨٥/٦، فتح العزيز ٤٥٠/١٠، روضة الطالبين ٢٨٨/٤ - ٢٨٩، أسنى المطالب ٢٥٩/٢، المجموع، للمطيعي ٥٨/١٤.

❌ في (ج) : فليجعل .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (ج) : يشاطر .

❌ في (ج) : عقد واحد .

❌ في (م) : ليكون .

❌ في (م) : أن يشاطره .

[٤٠٦] [الفرع] الثاني : [الشريك الذي تولّى البيع لا يطلب من

المشتري أن يردّ عليه]:

لو شاطر شريكه وأخذ منه نصف ما في يده، فليس للشريك الذي تولّى البيع أن يقول للمشتري : إن شريكي قد قبض مني نصف ~~✗~~ ما أعطيتني ، فرُدّ عليّ ، فإنه يقول : أنت مقرّر بأنه استوفى حقه مني ، فقد ~~✗~~ ظلمك الآن ، فليس لك أن تظلمني. (٣)

[٤٠٧] [الفرع] الثالث : [إذا شاطر الشريك يطالب المشتري بتمام حقه]:

إذا شاطر ~~✗~~ الشريك يطالب ~~✗~~ المشتري بتمام حقه ، وليس ~~✗~~ للشريك ~~✗~~ الذي تولّى البيع أن يقول : أنت قد ~~✗~~ شاطرني فيما أخذت ، وأنت

~~✗~~ في (م) : نصيب .

~~✗~~ في (م) : وقد .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٤٩١/٦ ، بحر المذهب ١٤٣/٨ ، التهذيب ٢٠٥/٤ ، البيان ٣٨٥/٦ - ٣٨٦ ، فتح العزيز ٤٤٩/١٠ - ٤٥٠ ، أسنى المطالب ٢٥٩/٢ ، تكملة المجموع ٥٨/١٤ .

~~✗~~ في (م) : شارط . هو خطأ .

~~✗~~ في (م) : أن يطالب .

~~✗~~ في (م) : فليس .

~~✗~~ في (م) : زيادة : أن يطالب المشتري . تمّ حذفها ؛ لأنّ إثباتها لا يستقيم المعنى .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

وأنت الساعة قد قبضت عن المشتري ربع الثمن ، وأنا أشاطرك / فيه ❖ ؛ [٦٨/ب/ج]
لأنه معترف بأنه ظالم فيما أخذ ، فلا يجوز له مشاطرة الظالم. (٣)

[٤٠٨] [الفرع] الرابع : [إذا أقام المشتري بيّنة على الذي لم يبيع أنه قبض منه جملة الألف] :

لو أقام المشتري بيّنة أنه قبض منه جملة الألف، كان له مطالبة برّد خمس مئة عليه ؛ لأنه قبضه لنصيب شريكه ❖ ، وهو غير مأذون فيه ، لا يصح (٥)، ولو شهد الشريك البائع على صاحبه بأنه قبض الألف ، هل تسمع شهادته أم لا ؟ إن قلنا بطريقة أبي العباس : إنه / إذا حلف الشريك الذي أذن في البيع، وكان ❖ الشريك الذي تولّى البيع استوفى نصيبه لا يشاطره فيها ، فشهادته

❖ في (م) : وبع .

❖ في (م) : فيها .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٤٩١/٦ ، بحر المذهب ١٤٣/٨ ، التهذيب ٢٠٥/٤ ، البيان ٣٨٥/٦ - ٣٨٦ ، فتح العزيز ٤٤٩/١٠ - ٤٥٠ ، أسنى المطالب ٢٥٩/٢ ، تكملة المجموع ٥٨/١٤ .

❖ في (م) : صاحبه .

(٥) وبيانه : أنه إن مع المشتري بيّنة على الذي لم يبيع : أنه قبض منه الألف، برئ من نصيبه من الثمن، وكان له أن يرجع عليه بخمس مئة ؛ لأنه قبض منه ألفاً ، ولا يستحق عليه إلا خمس مئة .

انظر : المهذب ٣٤٨/١ ، بحر المذهب ١٤٣/٨ ، البيان ٣٨٦/٦ ، أسنى المطالب ٢٥٩/٢ ، تكملة المجموع ٥٩/١٤ .

❖ في (ج) : فكان .

مقبولة^(١)، وإن قلنا بطريقة المزني : إن له المشاطرة ، فإن لم يكن قد استوفى نصيبه (من الثمن ، فالشهادة مقبولة ، وإن كان قد استوفى نصيبه)^(٢)، فهل تقبل شهادته أم لا ؟ فعلى وجهين :

أحدهما : لا تقبل ؛ لأنه يدفع ضرر المشاطرة عن نفسه.^(٣)

والثاني : تقبل ؛ لأن هذه تهمة ضعيفة من جهة أنه ربما يختار المطالبة للمشتري ولا يشاطره ، فصار^(٤) كما لو ضمن رجل ديناً عن^(٥) معسر بإذنه وأدى بإذنه ، ثم شهد الضامن للمضمون عنه بدّين على إنسان ، تقبل شهادته، إن كان يحتمل ذلك جرّ منفعة^(٦) إليه ؛ لأنه^(٧) إذا حكم^(٨) له بالدين، يصير موسراً به^(٩) ، فيثبت له الرجوع عليه ، كذا هاهنا.^(١٠)

(١) قولاً واحداً؛ لأنه لا يدفع بشهادته عن نفسه ضرراً؛ لأنه لا رجوع له عليه، ولا يجزئ بها إلى نفسه نفعاً.

انظر : المذهب ٣٤٨/١، بحر المذهب ١٤٣/٨، الوسيط ٢٧١/٣، حلية العلماء ١٠٧/٥، التهذيب ٢٠٦/٤، البيان ٣٨٦/٦، فتح العزيز ٤٥١/١٠ - ٤٥٢، روضة الطالبين ٢٨٩/٤، أسنى المطالب ٢٥٩/٢، تكملة المجموع ٥٩/١٤.

(٢) ساقط من : (ج) .

(٣) وهو رجوع الشريك الذي لم يبع عليه بنصف ما في يده.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : الحاوي الكبير ٤٩١/٦.

(٤) في (م) : وصار .

(٥) في (م) : على .

(٦) في (م) : يبع .

(٧) في (م) : لأننا .

(٨) في (م) : حكمنا .

(٩) ساقط من : (ج) .

[٤٠٩] [المسألة] الحادية عشرة : [إذا قال الوكيل: أذنت لي بشراء**جارية بعشرين، فقال الموكل: بل بعشرة]:**

إذا أعطاه دنانير، ووكله (أن يشتري) له ~~جارية~~ بعين الدنانير ،
فاشتري ، ثم اختلفا ، فقال الوكيل : أذنت في شراء الجارية بعشرين ديناراً ، وقد
اشتريتها بعشرين ديناراً . وقال الموكل : لا ، بل أذنت لك في الشراء بعشرة .

[م/٧٨]

(وصورة المسألة : فيما لو كان قيمة الجارية عشرين فأكثر ~~؛ لأنه~~
إذا كانت ~~القيمة~~ أقل من ذلك ، فالعقد لا ينفذ ~~في حق الموكل ؛ لأن~~
الوكيل / لا يشتري بالغبن ، فالقول قول الموكل ؛ لأن هذا الاختلاف ~~في~~
صفة الإذن ، ولو وقع الاختلاف في أصل الإذن فقال: قد ~~أذنت لي~~ في

(١) انظر : المراجع السابقة.

~~في (م) : ليشتري .~~~~ساقط من : (م) .~~~~في (ج) : ما .~~~~في (م) : أو أكثر .~~~~في (م) : كان .~~~~ساقط من : (ج) .~~~~في (م) : لا ينعقد .~~~~في (م) : اختلاف .~~~~(ساقط من : (ج) .~~~~في (م) : لك . وهو خطأ .~~

الشراء (X) (X) ، وقال الموكل : ما أذنتُ لك (X) ، كان القول قوله ؛ لأن الأصل الأصل عدم الإذن^(٤) . ويخالف ما لو أذن له في قطع ثوب ، ثم اختلفا ، فقال صاحب الثوب : أذنتُ لك في قطعه قميصاً / ، وقال الخياط : بل أذنتُ لي في القطع قباء ، فالقول قول الخياط على أحد القولين ؛ لأن هناك صاحب الثوب يريد (X) أن يلزمه غرامة ، والأصل براءة ذمته ، وهاهنا الموكل لا يلزم [١/٦٩ج] الوكيل (X) غرامة ، (وما يغرم) (X) من الثمن فللبائع ، بحكم البيع المطلق^(٥) ،

(X) في (م) : زيادة : عشرة . وهو خطأ .

(X) مكرر في (م) .

(X) ساقط من : (م) .

(٤) هذا إذا لم يكن مع الوكيل بيّنة ، فإن القول قول الموكل مع يمينه ؛ ولأن الموكل أعرف بحال الإذن الصادر منه ؛ ولأنه لما كان القول في أصل العقد قوله ، وجب أن يكون الصفة والمقدار كذلك ، كما أن الزوجين إذا اختلفا في عدد الطلاق ، كان القول فيه قول الزوج ؛ لأنهما لو اختلفا في أصله ، كان القول فيه قوله .

انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨ ، محاسن الشريعة (م/ل/١٦٠/أ) ، السلسلة (م/ل/٩٤/أ) ، الحاوي الكبير ٥٤٤/٦ - ٥٤٥ ، الإبانة (م/ل/١٤٩/ب) ، المذهب ٣٥٧/١ ، بحر المذهب ١٨٧/٨ ، الوسيط ٣٠٨/٣ ، حلية العلماء ١٥٨/٥ - ١٥٩ ، التهذيب ٢٣١/٤ - ٢٣٢ ، البيان ٤٦٣/٦ ، فتح العزيز ٧٤/١١ - ٧٥ ، روضة الطالبين ٣٣٨/٤ ، النجم الوهاج ٦٧/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٠/٣ .

(X) في (ج) : لا بد .

(X) في (م) : الموكل .

(X) في (م) : بقاء الغرم .

(٨) وهذا جواب عن اعتراض مقدّر ، ذكره أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٨٧/٨) ، فقال : « فإن قيل : وهاهنا - أيضاً - يجب بقول الموكل غرامة ثمن العين على الوكيل ، فلا فرق ، قلنا : لا يجب عليه له شيء بقوله ، وإنما يجب للبائع الجارية بحكم البيع المطلق ، وفي

(على ما سنذكر تفصيله) ❖ ، فإذا ❖ حلف لا يلزم حكم الشراء ، ولكن إن صدق البائع الموكل في أن الإذن كان في الشراء بعشرة ، فالبيع باطل ، فترد الجارية على البائع ، والدنانير على الموكل ، وإن صدق الوكيل فيما يدعيه من الوكالة في الشراء بعشرين وكذبه الموكل ❖ ، فالبيع -أيضا- باطل ؛ لأن الإذن يبطل بيمينه ، والعقد وقع بحكم الإذن الثاني .

إن أنكر البائع ❖ الوكالة وقال : لا أعلمك وكيلاً ، ولكنك اشتريت لنفسك ، فالقول قوله ، ولكل واحد من الوكيل والموكل تحليفه ، أمّا تحليف الموكل فلا ❖ عَيْنَ الدنانير ❖ في يده ، وأمّا تحليف الوكيل ؛ فلا أنه إذا حلف ينفذ العقد في حق الوكيل ، ويحتاج أن يغرم بدل الثمن للموكل ، فإن ❖ اجتمعا على الدّعى ، فيحلف لهما يميناً واحدة بالله : ما أعلمه وكيلاً ، وإنما كان يمينه على نفي العلم ؛ لأنه ينفي فعل غيره ، وإذا انفرد واحد منهما بالدّعى ،

مسألة الخياط ، يتضمن قوله دعوى الأرض عليه ، فافترقا .

وانظر : فتح العزيز ٧٤/١١ ، النجم الوهاج ٦٦/٥ - ٦٧ .

❖ في (م) : على تفصيله على ما سنذكر .

❖ في (م) : وإذا .

❖ في (م) : الوكيل .

❖ في (م) : المبيع .

❖ في (ج) : فإن .

❖ في (م) : عشرة دنانير .

❖ في (م) : وإن .

فدعواه مسموعة ، ويحتاج أن يحلف له .^(١)

فروع ثلاثة :

[٤١٠] أحدها : [إذا حلف البائع أنه لا يعلمه وكيلاً] :

(إذا حلف) ❌ أنه لا / يعلمه وكيلاً ، فالدنانير المقبوضة تسلّم له ، [٧٨/ب/م] والجارية تسلّم ❌ للوكيل ، وعليه أن يغرم للموكل دنائيره^(٢) ، ويستحب للحاكم للحاكم أن يرفق بالموكل حتى يبيع منه الجارية ؛ ليحلّ له وطؤها والتصرف فيها^(٣) ، وذلك لأنه إن كان الموكل كاذباً ، فالجارية له ، وإن كان الوكيل كاذباً ،

(١) وانظر : التنبيه ص ١١٠ ، الوجيز ٣٦٥/١ ، فتح العزيز ٧٤/١١ ، منهاج الطالبين ص ٦٦ ، النجم الوهاج ٦٦/٥ - ٦٧ ، شرح جلال الدين المحلي ٤٣٧/٢ - ٤٣٨ ، أسنى المطالب ٢٨٢/٢ ، تحفة المحتاج ٣٤٣/٥ - ٣٤٤ ، غاية المحتاج ٥٦/٥ - ٥٨ ، السراج الوهاج ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (ج) : مسلمة .

(٤) انظر : الوسيط ٣٠٨/٣ ، التهذيب ٢٣١/٤ ، البيان ٤٦٤/٦ ، فتح العزيز ٧٤/١١ -

٧٥ ، روضة الطالبين ٣٣٨/٤ ، النجم الوهاج ٦٧/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٠/٣ - ٢٦١ .

(٥) وهذه حيلة في أن تحصل الجارية للوكيل ظاهراً وباطناً ، وإنما قال : يرفق به ؛ لأن ذلك لا يلزمه أن يقول ، وإذا قال له الحاكم فأجابه إلى ذلك ، وقبله الوكيل ، فقد ملك الجارية ظاهراً وباطناً ، وحلّ له وطؤها .

انظر : السلسلة (م/٩٤/أ) ، الحاوي الكبير ٥٤٥/٦ ، بحر المذهب ١٨٧/٨ ، التهذيب

٢٣٢/٤ - ٢٣٣ ، البيان ٤٦٥/٦ .

فالجارية للبائع ؛ لأن الشراء وقع بعين ماله ، وكيف يكون لفظ العقد ؟ نقل

المزني أن الشافعي / (رَحِمَهُ اللهُ) قال في مسألة : أن يرفق الحاكم بالآمر [٦٩/ب/ج]

للمأمور ، أن يقول له : إن كنت قد أمرتك أن تشتريها بعشرين ، فقد

بعتهَا بعشرين ، ويقول الوكيل : قبلت. (٨)

واختلف أصحابنا (٩) ، فمنهم من قال : المؤكّل يذكر اللفظ على هذا

الوجه ، ويجوز (١٠) ، وإن كان هذا في الظاهر يشبه تعليق العقد ، ويجوز ذلك

❖ في (م) : مال .

❖ ساقط من : (م) .

❖ في (م) : يرفع .

❖ في (م) : المأمور .

❖ في (م) : أو .

❖ في (م) : بعته منك .

❖ في (م) : للوكيل .

(٨) قال المزني - رحمه الله - في مختصر (٢١٠/٨) : «والشافعي يحب في مثل هذا، أن يرفق

الحاكم بالآمر للمأمور، فيقول: إن كنت أمرته أن يشتريها بعشرين، فقل: بعته إياها

بعشرين، ويقول الآخر: قد قبلت؛ ليحلّ له الفرج، ولمن يتأعّه منه».

(٩) هذا الاختلاف إن علّق المؤكّل، كما ذكره المزني - رحمه الله -، ففيه وجهان. وأما إن أطلق

المؤكّل، وقال: بعتهَا بعشرين، وقال الوكيل: اشتريت، صارت الجارية له ظاهراً وباطناً.

انظر : المهذب ٣٥٨/١، الوسيط ٣٠٨/٣، التهذيب ٢٣٢/٤، البيان ٤٦٥/٦، فتح

العزیز ٧٥/١١، روضة الطالبين ٣٣٩/٤، النجم الوهاج ٦٨/٥، مغني المحتاج ٢٦١/٣ -

٢٦٢.

(١٠) على الأصح؛ وهو قول جمهور البغداديين، وبه قال: ابن أبي هريرة - رحمه الله -،

فيصح وملكها في الباطن بذلك؛ لأنه لا يتمكن من البيع إلا بهذا الشرط، فلا يضر

التعرض له، ولأن هذا الشرط يقتضيه العقد؛ لأنه لا يصح أن يبيعها إلا أن يكون قد أذن

على سبيل الإرفاق ؛ لأنَّ لو أمرناه بأن يوجب البيع على القطع فيقول : بعت منك الجارية ، كان ذلك إقراراً بما ادَّعاه الوكيل ، وإن الملك يقع له .

وأيضاً : فإن هذا شرط يقتضيه الإيجاب ؛ لأنه لا يصح (بيع الجارية) (٥) إلا إذا كان الوكيل صادقاً ، فلم (٦) يمنع صحته ، وهذا كما قال الشافعي . (رحمة الله عليه) (٧) : لو أن رجلاً له مال غائب (قد حال) (٨) عليه الحول ، فوزن قدر الزكاة وقال : هذا زكاة مالي الغائب إن كان سالماً ، يجزئه ، وإن كانت الزكاة لا تتعلق بالشروط ؛ لأن الإخراج عن الغائب لا يكون إلا كذلك (٩) . ومن أصحابنا من قال : لا يجوز أن يكون في لفظ العقد شرط (١٠)

==

له في الابتاع بعشرين، وما يقتضيه العقد، لا يبطل العقد بشرطه.
انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: الحاوي الكبير ٥٤٦/٦، بحر المذهب ١٨٨/٨، حلية العلماء ١٥٩/٥، شرح جلال الدين المحلي ٤٣٩/٢، أسنى المطالب ٢٨٣/٢، تحفة المحتاج ٣٤٦/٥ - ٣٤٧، نهاية المحتاج ٥٩/٥.

(٥) ساقط من : (م) .

(٦) في (م) : فلا .

(٧) في (م) : رحمه الله .

(٨) في (م) : فمَرَّ .

(٩) قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم (٢٤/٢) : «ولو قال: هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب، أجزأت عنه، إن كان ماله سالماً، وكانت له نافلةٌ إن كان ماله عاطباً قبل أن تجب عليه فيه الزكاة (قال) : ولو كان قال: هذه العشرة عن مالي الغائب إن كان سالماً، وإن لم يكن سالماً، فهي نافلةٌ، أجزأت عنه، وأعطاه إياها عن الغائب ينويه هكذا وإن لم يقله؛ لأنه إذا لم يكن عليه في ماله الغائب زكاةً، فما أخرج نافلةً له».

قال المزني - رحمه الله - في مختصر (١٤٠/٨) : «لأن إعطاءه عن الغائب هكذا وإن لم يقله».

؛ لأن البيع لا يصح تعليقه بالشروط ، ولكنه يقول : بعت منك بعشرين مطلقاً ، ولا يجعله مقراً بذلك (X) ؛ لأن هذا الكلام يرد (X) على مقدمات تسبق / ، [٢/٧٩] وقصده بذلك موافقة الحاكم فيما يقول (X) ، والذي نقله المزني فهو حكاية لفظ (الحاكم، لا حكاية لفظ) (X) البائع^(٦) .

[٤١١] [الفرع] الثاني (X) : [البائع يحدّد مع الوكيل عقد الثمن في الذمة

ويصدّقه على الثمن] :

يستحب للبائع -أيضاً (X) - أن يحدّد معه عقد الثمن في الذمة ، (ويصدقه على) (X) الثمن ؛ لأنه كما احتمل أن الموكل كاذب والجارية (X) له ،

- (X) في (م) : لشرط .
- (X) في (م) : كذلك .
- (X) في (م) : تريد .
- (X) في (م) : يقوله .
- (X) ساقط من : (ج) .
- (٦) وهو قول أكثر البصريين، فلا يملكها بذلك في الباطن.

انظر : المراجع السابقة.

- (X) في (م) : والثاني .
- (X) ساقط من : (ج) .
- (X) في (م) : ويصرفه عن .
- (X) في (م) : فالجارية .

احتمل (أن الوكيل كاذب) ❌ والبيع صحيح ❌ ؛ لأنه وقع بعين مال ❌
الموكل ❌. (٥)

[٤١٢] [الفرع] الثالث: [إذا أجاب الموكل الحاكم إلى ما طلبه أو امتنع]:

إذا أجاب ❌ الحاكم إلى ما طلبه، حلت الجارية للوكيل ظاهراً وباطناً^(٧)،
وإن امتنع ❌ فلا طريق إلى الإيجاب ؛ لأن كل واحد من الموكل والبائع حلف
على ما ادّعاه ، فإن كان صادقاً، فليس لبيعه حكم ، وإن كان كاذباً، فلا يجوز
الإيجاب على البيع^(٩)، وأما ❌ حكم الجارية، اختلف أصحابنا فيه ❌ على

❌ في (م) : أن يكون كاذباً .

❌ في (م) : لم يصح .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (م) : الوكيل .

(٥) انظر : البيان ٤٦٤/٦ ، فتح العزيز ٧٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٩/٤ ، النجم الوهاج

٦٨/٥ ، شرح جلال الدين المحلي ٤٣٩/٢ ، مغني المحتاج ٢٦١/٣ - ٢٦٢ .

❌ في (م) : أجابا .

(٧) فيجوز له إمساكها والاستمتاع بها وبيعها، وأخذ الفضل عن ثمنها.

انظر : السلسلة (م/٩٤/أ) ، الحاوي الكبير ٥٤٦/٦ ، المهذب ٣٥٨/١ ، بحر المذهب

١٨٧/٨ ، فتح العزيز ٧٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٩/٤ - ٣٤٠ .

❌ في (م) : امتنع .

(٩) انظر : المراجع السابقة.

❌ في (م) : وما .

❌ ساقط من : (ج) .

وجهين :

أحدهما : يبيع الجارية في حقّه^(١) ، ولا يستمتع بها^(٢) ؛ لأنه / إن كان [١/٧٠/ج] كان صادقاً فقد ظلمه الموكل بالجارية ، وله على الموكل عشرون ديناراً ، وقد ظفر بماله ، ويمكن من صرفه إلى حقّه ؛ لأن الذي له الجارية يعترف^(٣) له بها . فإن^(٤) كان الرجل^(٥) كاذباً ، فالبائع قد ظلم الموكل بأخذ ماله ، وقد غرم الوكيل الوكيل لتفريطه بتسليم عين ماله إلى غير مستحقه ، فكان له الرجوع بما غرم على^(٦) من^(٧) المال في يده ، فيقول له : ردّ علي ملك^(٨) الرجل حتى أرد^(٩) عليه

(١) وهو الأصح ، قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٨٨/٨) : « يبيعه بنفسه ، وهو الصحيح ، وقيل : هذا منصوص عن الشافعي ، وهو اختيار أبي إسحاق » ؛ لأن القاضي لا يجيبه إلى البيع ؛ ولأن المظفور بماله في سائر الصور ، يدعي المال لنفسه ، وتسقط غيره عليه قد يستبعد ، وهاهنا الموكل لا يدعي المال لنفسه .
انظر : السلسلة (م/٩٤أ-ب) ، الحاوي الكبير ٥٤٦/٦ ، الوسيط ٣٠٩/٣ ، حلية العلماء ١٦٠/٥ ، التهذيب ٢٣٢/٤ ، البيان ٤٦٦/٦ ، فتح العزيز ٧٦/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٠/٤ ، أسنى المطالب ٢٨٣/٢ ، مغني المحتاج ٢٦٢/٣ .

(٢) ساقط من : (م) .

(٣) في (م) : يضرب .

(٤) في (م) : وإن .

(٥) ساقط من : (م) .

(٦) ساقط من : (م) .

(٧) في (م) : عن .

(٨) ساقط من : (ج) .

(٩) في (م) : عليك .

عليه إن كان باقياً ، أو أغرم^(١) قيمته إن كان فانياً ، وقد تعذر^(٢) الاسترجاع والغرم بسبب يمينه ، فله أن يأخذ قدر حقه من ماله ، والجارية ماله ، وقد سلّطه عليها ؛ لأنه يقول : الجارية لك ، فكان البيع جائزاً في الأحوال كلّها.^(٣)

والثاني : أنه لا يبيعها بنفسه ، ولكن يرفع الأمر إلى الحاكم حتى يبيع ، والحاكم يجيبه إلى ما طلب منه^(٤) ؛ لأن الحاكم هو الذي قصد^(٥) الخصومة ، [م/ب/٧٩] وألزمه بذل الثمن للموكل وحكم له بالجارية ، وعلم أن له على أحدهما حق الجارية^(٦) بأن عليه الحق ، فيبيع ويصرف الثمن إليه .

[٤١٣] [المسألة] الثانية عشرة: [إذا وُكِّلَ بشراء جارية بثمان في الذمة]:

وُكِّلَ (أن يشتري)^(١) جارية بثمان في الذمة ، فاشتري جارية قيمتها عشرون بعشرين ، وادّعى أنه أذن له في الشراء بعشرين ، وأنكره الموكل وقال :

(١) في (م) : غرم .

(٢) في (ج) : يقدم . وهو خطأ .

(٣) انظر : المراجع السابق .

(٤) وإن كان الثمن بقدر ما دفع نقداً استوفاه ، وإن كان أقلّ فلا رجوع له بباقيه ، وإن كان

أكثر ، فلا حق له في الزيادة .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (م) : فعل .

(٦) في (م) : والجارية .

(٧) في (م) : بشراء .

إنما أذنتُ ❖ في الشراء بعشرة ، فالقول قول الموكل ، على ما ذكرنا في المسألة قبلها. (٢)

ثم إن كان الوكيل قد أطلق العقد ولم يسم الموكل ، ولا نوى حالة (العقد الشراء) ❖ له ، فالعقد نافذ في حق الوكيل ظاهراً وباطناً^(٤) ، وإن كان قد سمي الموكل حالة العقد ، ففي المسألة وجهان :

أحدهما : الشراء باطل^(٥) ، كما لو جاء بوكالة غيره وقبل له النكاح ، ثم إن الموكل أنكر الوكالة ، فإننا نحكم ببطلان النكاح ، والعلّة أنّه أوجب العقد له ❖ ، فلا ينفذ في حق غيره .

والثاني : يلزم ❖ العقد في حق الوكيل ❖^(٦) ؛ لأنّ العقد وقع على ثمن في

[٧٠/ب/ج]

❖ في (م) : زيادة : لي . وهو خطأ .

(٢) أي : في المسألة الحادية عشرة ، رقم (٤٠٩) ، صفحة (٩٨٩) .

❖ في (م) : للعقد للشراء .

(٤) وله وطؤها وبيعها ؛ لأنه اشترى لغيره في الذمّة ما لم يأذن له فيه .

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٥/٦ ، بحر المذهب ١٨٧/٨ ، الوسيط ٣٠٨/٣ ، التهذيب

٢٣٢/٤ ، البيان ٤٦٤/٦ ، فتح العزيز ٧٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٨/٤ ، النجم الوهاج

٦٧/٥ - ٦٨ ، شرح جلال الدين المحلي ٤٣٨/٢ ، أسنى المطالب ٢٨٣/٢ ، مغني المحتاج

٢٦١/٣ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

❖ ساقط من : (م) .

❖ في (م) : يلزمه .

❖ في (ج) : الموكل . وهو خطأ .

(٩) وهو الأظهر والأصح ، وهو اختيار : أبي إسحاق - رحمه الله - .

في الذمة ، فإذا لم ينفذ في حق الغير، نفذ في حق العاقد ، كما لو لم ~~✗~~ يصرح باسم الموكل ونوى الشراء لغيره . ويخالف النكاح /؛ لأن تسمية الموكل هناك شرط، وهاهنا التسمية ~~✗~~ ليست بشرط ~~✗~~، فألغيناها هاهنا ~~✗~~ ؛ ولأن ملك النكاح لا يقبل النقل من شخص إلى شخص، فلا يمكننا نقل العقد إليه ، فأما ~~✗~~ إذا كان قد أطلق العقد في الظاهر، ونوى بقلبه الشراء لغيره، فالعقد ينفذ في حق الوكيل في ظاهر الحكم ، وأما في الباطن، إن كان الوكيل كاذباً، نفذ في الباطن في حقه، وحلت له الجارية على الإطلاق^(٦)، وإن كان كاذباً، فيستحب ~~✗~~ للحاكم الإرفاق بالموكل، على ما ذكرنا في بيع الجارية منه^(٨)، فإن ~~✗~~ / امتنع، فما حكم الجارية ؟ فيه ثلاثة أوجه :

انظر: الحاوي الكبير ٥٤٥/٦، بحر المذهب ١٨٧/٨، البيان ٤٦٤/٦، فتح العزيز ٧٥/١١، روضة الطالبين ٣٣٩/٤، النجم الوهاج ٦٧/٥، أسنى المطالب ٢٨٣/٢، مغني المحتاج ٢٦١/٣.

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : مشروطة .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : وأما .

(٦) انظر : المراجع السابقة.

~~✗~~ في (م) : يستحب .

(٨) كما في مسألة الفرع الأول، رقم (٤١٠)، صفحة (٩٩٢).

~~✗~~ في (م) : وإن .

اثنان ذكرناهما ﴿﴾ فيما لو كان الشراء واقعاً بعين المال، فأنكر البائع

الوكالة. (٢)

والثالث : أنَّ الجارية تحلُّ له في الظاهر والباطن (٣)، وهذه طريقة من يقول : الملك يقع للوكيل، ثم ينتقل إلى الموكل ، فإذا ﴿﴾ أنكر الموكل ﴿﴾ الوكالة يعود

﴿﴾ في (م) : زيادة : ما .

(٢) انظر : المسألة الحادية عشرة، رقم (٤٠٩)، صفحة (٩٨٩)، ومسألة الفرع الأول، رقم (٤١٠)، صفحة (٩٩٢)، ومسألة الفرع الثاني، رقم (٤١١)، صفحة (٩٩٦)، ومسألة الفرع الثالث، رقم (٤١٢)، صفحة (٩٩٦)، والوجهان هما :

الوجه الأول : إن ترك الوكيل مخاصمة الموكل، فالجارية له ظاهراً وباطناً، وكأنه كذب نفسه، وإلا فلا.

الوجه الثاني : وهو الأصح : أنه لا يملكها باطناً، بل هي للموكل، وللوكيل عليه الثمن، وبه قال : أبو اسحاق المروزي، وأبو علي بن أبي هريرة -رحمهم الله-، فهو كمن له على رجل دَين ليؤديه، فظفر بغير جنس حقه، ففي جواز بيعه وأخذ الحق من ثمنه خلاف، الأصح : الجواز.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٦/٦، المهذب ٣٥٨/١، بحر المذهب ١٨٨/٨، الوسيط ٣٠٨/٣، حلية العلماء ١٦٠/٥، التهذيب ٢٣٢/٤، البيان ٤٦٥/٦ - ٤٦٦، فتح العزيز ٧٦/١١، روضة الطالبين ٣٤٠/٤.

(٣) وحكي هذا الوجه عن أبي سعيد الإصطخري -رحمه الله-، فعلى هذا : يجوز للوكيل أن يمسكها ويستمتع بها، وإن باعها ملك الفضل من ثمنها.

قال الرافعي -رحمه الله- في فتح العزيز (٧٦/١١) : «ومنهم من خصَّ هذا الوجه بما إذا كان الشراء في الذمة ولم يطرده في الحالين، وإليه مال الإمام -رحمه الله تعالى-». انظر : المراجع السابقة.

﴿﴾ في (م) : وإذا .

﴿﴾ في (ج) : الوكيل . وهو خطأ .

المملك إلى الوكيل، كالمبتاعين إذ اختلفا في الثمن وتحالفا^(١)، وحكم الحاكم بفسخ البيع، يعود المبيع إلى ملك البائع، إلا أن هناك يحتاج إلى فسخ الحاكم أو فسخ المتعاقدين؛ لأن البيع عقد لازم، وفي الوكالة لا يحتاج إليه، لأنه عقد جائز^(٢).

[٤١٤] فرع : [إذا وُكِّلَه لِيَشْتَرِيَ لَهُ جَارِيَةً مَعِينَةً فَاشْتَرَى لَهُ غَيْرَهَا]:

إذا وُكِّلَه لِيَشْتَرِيَ لَهُ^(٣) جارية (معينة، فاشترى جارية)^(٤) ثم اختلفا، فقال الموكل: ما أمرتك بشراء (هذه الجارية، وإنما أمرتك بشراء)^(٥) غيرها، فالقول قول الموكل مع يمينه^(٦). ثم إن كان الشراء وقع بعين مال الموكل، فقد تقدّم ذكرها^(٧)، وإن كان بثمن في الذمة، فهي^(٨) كالمسألة التي^(٩) قبلها^(١٠)، ولا فرق

(١) ساقط من: (م).

(٢) قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٨٩/٨): «قال أبو إسحاق: وهذا غلط؛ لأنهما إذا تحالفا، انفسخ البيع، ورجعت الجارية التي ملك البائع، وليس كذلك هاهنا، فإن البيع لا ينفسخ بيمين الموكل، والوكيل مقرّ بأنها ملك للموكل، فلم يجر له تملكها والاستمتاع بها».

(٣) ساقط من: (م).

(٤) ساقط من: (ج).

(٥) ساقط من: (م).

(٦) انظر: مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٤٧/٦، بحر المذهب ١٩٠/٨ - ١٩١، التهذيب ٢٣٢/٤، فتح العزيز ٧٦/١١، روضة الطالبين ٣٤٠/٤، النجم الوهاج ٦٩/٥، أسنى المطالب ٢٨٣/٢.

(٧) كما في المسألة الحادية عشرة، رقم (٤٠٩)، صفحة (٩٨٩)، مع فروعها الثلاثة، رقم

فرق بين أن تقع المنازعة في قدر الثمن، وبين أن تقع في عين الجارية التي أذن في شرائها. (٤)

[٤١٥] [المسألة] الثالثة عشرة: [إذا وُكِّلَ بيع ماله فباع نسيئة]:

إذا وُكِّلَ بيع ماله، فباعه نسيئة، (ثم اختلفا، فقال المؤكِّل : إنما أذنتُ لك في البيع نقداً، وقد بغتَ نسيئة) ❌ ، أو قال : أذنتُ لك في البيع مطلقاً، والإطلاق يقتضي العقد بالنقد ، فإن وافقه الوكيل والمشتري ❌ على ما قال ❌ فالبيع باطل (٨) / ، ثم إن كانت السلعة قائمة، يردها ❌ ، وإن كانت هالكة

(٤١٠، ٤١١، ٤١٢)، من صفحة (٩٩٢ - ٩٩٦).

❌ ساقط من : (م) .

❌ ساقط من : (ج) .

(٣) أي : المسألة الثانية عشرة، رقم (٤١٣)، صفحة (٩٩٩).

(٤) انظر : المراجع السابقة.

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (ج) : في الشراء .

❌ في (م) : أدعاه .

(٨) على مذهب الإمام الشافعي في الجديد، والصحيح من مذهبه القديم، سواء أجاز

المؤكِّل أو لم يجزه؛ لوقوعه على غير الوجه المأذون فيه.

انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٥٣/٦ - ٥٥٤، المذهب ٣٥٧/١، بحر

المذهب ٢٠٧/٨، الوسيط ٣٠٧/٣، التهذيب ٢٣١/٤، البيان ٤٦١/٦، فتح العزيز

٧٧/١١، روضة الطالبين ٣٤١/٤، النجم الوهاج ٦٦/٥، مغني المحتاج ٢٦٠/٣.

فله (X) أن يغرم الوكيل ؛ لأنه متعدي (X) بإخراج المال عن يده لا على الوجه المأذون فيه ، وله أن يغرم المشتري ؛ لأن مال الغير حصل في يده بطريق الضمان ، وقرار الضمان على المشتري ؛ لأن الهلاك حصل في يده ، وإن صدقه المشتري وكذبه الوكيل ، / فالبيع فاسد^(٤)، ويجب على المشتري رد المبيع إن كان باقياً ، ورد قيمته إن كان هالكاً ، فإن أراد تغريم الوكيل فيحلف ، وله تغريمه على ما سنذكره (X) ، وإن أنكر جميعاً ، فالقول قوله ، وتكون صفة اليمين على [٨٠/ب/م] وفق إذنه^(٥)، وإن كان قد قيد الإذن بالبيع نقداً ، فيحلف بالله ما أذنت إلا في البيع نقداً ؛ تحرزاً من رأي (من يرى) (X) : أن عند إطلاق الإذن ، يجوز البيع نسيئة ، حتى لا يقول الوكيل (X) : أنت أطلقت الإذن ، فعند الإطلاق يجوز أن يبيع نسيئة ؛ (لأن الإذن إذا كان مقيداً بالبيع نقداً ، فليس له أن يبيع نسيئة

(X) في (م) : ترد عليه .

(X) في (م) : كان المال هالكاً له .

(X) في (م) : متعدي .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(X) في (م) : سنذكر .

(٦) أي : قول الموكل مع يمينه ؛ لأن الإذن من جهته ، فكان الرجوع إليه في صفقة ، ويحلف لهما يميناً واحدة ؛ لأنهما أكذباه في شيء واحد .

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٤/٦ ، بحر المذهب ٢٠٧/٨ ، التهذيب ٢٣١/٤ ، البيان ٤٦١/٦ ، فتح العزيز ٧٧/١١ ، روضة الطالبين ٣٤١/٤ ، أسنى المطالب ٢٨٢/٢ .

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (ج) : الموكل . وهو خطأ .

(❌) ، وإن كان قد أطلق الإذن، فيحلف بالله ما أذنتُ في البيع نسيئة، ثم إن كان الحاكم ممن يرى: أنَّ عند إطلاق الإذن، يجوز البيع نسيئة وحكم بصحة البيع ، نفذ❌ البيع ، وإن كان لا يرى ذلك، يحكم بفساده. (٣)

[٤١٦] فرع : [لو أنكر المشتري وقال : لا أعلمك وكيلاً، وإنما عرفتكَ]

مالكاً:

لو أنكر المشتري وقال : لا أعلمك وكيلاً، وإنما عرفتكَ مالكاً ، لا يبطل العقد بتصادق الوكيل والموكل ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ ما في يده له ، وقد تعلَّق حَقُّه بالمال بالعقد الذي جرى❌ بينهما، فلا❌ يبطل حَقُّه بقولهما ، فعلى هذا، لا بدُّ للموكل أن يقيم البيّنة ، فإن❌ لم تكن له بيّنة، فالقول قول المشتري مع يمينه يمينه ، فإذا❌ نكل تردُّ اليمين على الموكل (فيحلف بالله: أنه وكيله ، وما أذن له في البيع نسيئة ، إن لم يكن قد قيّد الإذن به)❌ فيحلف بالله: أنه ما أذن

(❌) ساقط من : (ج) .

(❌) في (م) : ونقذ .

(٣) انظر : المراجع السابقة.

(❌) ساقط من : (م) .

(❌) في (م) : ولا .

(❌) في (م) : وإن .

(❌) في (م) : وإذا .

(❌) ساقط من : (ج) .

له في البيع إلا بالنقد ، فيفسخ ^(١) العقد ، وإن حلف يُقَرُّ الشيء في يده ،
 ويغرم الوكيل للموكل قيمة المال ، وليس للموكل أن يطالب المشتري في / الحال
 ؛ لأنَّ في زعمه أنَّ الثمن ^(٢) مؤجَّل ، (فإذا حلَّ) ^(٣) الأجل فله المطالبة ^(٤) ، (وبأي شيء)
 يطالبه ؟ لا يخلو : أما إن أصرَّ على / دعواه أن الوكالة كانت
 بالبيع نسيئة ، أو رجع عن هذه الدعوى ووافق الموكل ، فإن رجع عن ما قال
 وصدَّق الموكل ، فإنه يغرم للمشتري أقلَّ الأمرين من القيمة أو الثمن ؛ لأنَّ
 القيمة إن كانت أقلَّ ، فهو يزعم أنَّ العقد باطل ، وليس له عليه القيمة ، وإن
 كان الثمن أقلَّ ، (فهو يزعم أنَّ العقد باطل) ^(٥) ، فقد رضي في الابتداء [ج/ب/٧١]
 بذلك القدر ، والآن رجع عن ما قال ، فيحتمل أنه قصد برجوعه أن يلزمه زيادة
 ، ولا يقبل قوله ، وإن أصرَّ على دعواه ، فله مطالبتة بالثمن ، فإن ^(٦) كان الثمن [م/ب/٨٥]
 الثمن مثل القيمة ، فلا كلام ، وإن كان زائداً ، فلا يأخذ إلا قدر القيمة ؛ لأنَّه

(١) في (م) : يفسخ .

(٢) في (م) : اليمين .

(٣) في (م) : وإذا حلف حلَّ .

(٤) انظر : الحاوي الكبير ٥٥٤/٦ - ٥٥٥ ، بحر الذهب ٢٠٧/٨ - ٢٠٨ ، الوسيط ٣٠٧/٣ ،

التهذيب ٢٣١/٤ ، البيان ٤٦١/٦ ، فتح العزيز ٧٧/١١ ، روضة الطالبين ٣٤١/٤ ، أسنى

المطالب ٢٨٣/٢ - ٢٨٤ .

(٥) في (م) : وبأيش .

(٦) ساقط م : (ج) .

في (م) : وإن .

غرم القيمة للموكل ، والزيادة مال ضائع اعترف ^(٤) المشتري به للموكل ، وهو ليس يدعيه ، وحق الوكيل في القدر الذي غرم ، وإن كان الثمن أقل من القيمة ، تقدر ^(٥) الزيادة على الوكيل ، ولم يكن له أن يرجع بها ^(٦) إلى أحد .^(٧)

[٤١٧] [المسألة] الرابعة عشرة : [إذا وُكِّلَه لقضاء دين عليه وأدعى

الوكيل القضاء] :

إذا كان لرجل على آخر دين ، فدفعت من عليه الدين قدر الدين إلى وكيله وقال : اقض به ديني ، ثم إنَّ الوكيل ادَّعى قضاء الدين ، فإن صدَّقه صاحب الدين على ما ادَّعاه ، فلا كلام ، وإن كذَّبه وقال : ما استوفيتُ الدين ، كان القول قوله مع يمينه ، ولا يقبل قول الوكيل إلا ببيِّنة^(٨) ، وإثماً قلنا ^(٩) ذلك ؛ لأنَّ

❖ في (م) : يعترف .

❖ في (م) : تقررت .

❖ ساقط من : (م) .

(٤) انظر : المراجع السابقة.

(٥) على الأظهر والأصح ؛ لأنه أمره بالدفع إلى من لم يأتمنه ، فكان من حقه الإشهاد عليه ؛ ولأن الغريم لم يأتمنه على المال ، فلا يقبل قوله عليه في الدفع ، كالوصي إذا ادَّعى دفع المال إلى الصبي أو اليتيم ؛ ولأن يد الوكيل كيد الموكل ، ولو ادَّعى الموكل على الغريم أنه قضاه ، لم يقبل قوله عليه ، فكذلك الوكيل ، وعليه يكون صاحب الدين على حقه في مطالبة الموكل بدينه ، وليس له مطالبة الوكيل به .

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨ - ٢١٠ ، محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب) ، الحاوي الكبير

٥٢٦/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ١٧٣/٨ ، التهذيب ٢٢٧/٤ ، البيان ٤٤٤/٦ ،

لأنَّ من عليه الدَّيْن لو ادَّعى قضاء الدَّيْن لم يقبل قوله ، فقول (X) الوكيل لا يزيد عليه ، فإذا (X) حلف فله أن يطالب من عليه الدَّيْن بدينه ، وأمَّا () الوكيل مع الموكل (X) إن (X) كان قد قضى الدَّيْن في حال حضوره، لم يكن له أن يغرمه^(٦)؛ لأنَّه هو المفرط بترك (X) الاحتياط لنفسه بالإشهاد عليه ، وإن لم يكن حاضراً ولم

فتح العزيز ٨٢/١١ - ٨٣ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ ، النجم الوهاج ٧١/٥ ، شرح جلال الدين المحلي ٤٤٠/٢ - ٤٤١ ، مغني المحتاج ٢٦٤/٣ ، نهاية المحتاج ٦٢/٥ .

(X) في (م) : قال .

(X) في (م) : فدرحه . كلمة أم أعرف قراءتها .

(X) في (م) : وإذا .

(X) في (م) : الموكل مع الوكيل .

(X) في (م) : فإن .

(٦) على الأصح، هذا إذا كان بمحضر الموكل ولم يشهد، ففيه وجهان: هذا أولهما، ولا رجوع للموكل على الوكيل، ولا يلزم الوكيل الضمان؛ لأن الوكيل إنما يلزمه الإشهاد بغية الموكل، فأما إذا حضر، فالاحتياط في الإشهاد إليه، فإذا لم يفعل، كان هو المفرط، فلا يضمن غيره ماله بتفريط نفسه.

والوجه الثاني : يجب على الوكيل الضمان؛ لأنه دفع دفعاً لا يُبرئ، فلزمه الضمان، كما لو دفع بغية الموكل؛ ولأن سبب الضمان هو ترك الإشهاد، فلا يسقط حكمه بحضور الموكل، كما لو أتلّف مال رجل بمحضرة.

وأما إذا كان قضى الدين بمحضر الموكل وأشهد، لم يضمن.

انظر : الحاوي الكبير ٥٢٧/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، الوسيط ٣١١/٣ ، حلية العلماء ١٤٩/٥ ، التهذيب ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ ، البيان ٤٤٥/٦ ، فتح العزيز ٨٣/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ ، النجم الوهاج ٧١/٥ ، فتح الوهاب وعليه حاشية الجمل ٤٢٥/٣ - ٤٢٦ ، حاشية البجيرمي على المنهج ٦٩/٢ - ٧٠ ، مغني المحتاج ٢٦٤/٣ .

(X) في (م) : بتركه .

يشهد على الدفع، فله أن يغرم الوكيل / ، سواء صدّقه على تسليم المال إليه ❖ [م/ب/٨١] أو لم يصدّقه^(٢) ؛ لأن المأمور به دَفْعٌ يقع به البراءة ، ويفيد سقوط المطالبة، ولم يوجد .

وعند أبي حنيفة . (رحمه الله) ❖ . إن صدّقه الموكل / في الدفع ليس له [ج/١/٧٢] تضمينه ، وإن كذبه فالقول قوله مع يمينه.^(٤)

وحكي عن ابن سريج وجه^(٥) آخر، مثل مذهب أبي حنيفة ، تخريجاً ❖ من مسألة: الاختلاف إذا وقع في البيع والقبض^(٦) ، وقد ذكرناه ❖ .



❖ ساقط من : (ج) .

(٢) على الصحيح، وهو المذهب؛ ولأنه فرط بترك الإشهاد.

انظر : الحاوي الكبير ٥٢٦/٦ - ٥٢٧ ، المذهب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ١٧٣/٨ ، الوسيط ٣١١/٣ ، التهذيب ٢٢٨/٤ ، البيان ٤٤٥/٦ ، فتح العزيز ٨٣/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ ، النجم الوهاج ٧١/٥ .

❖ ساقط من : (م) .

(٤) انظر : المبسوط ٧٠/١٩ - ٧١ ، بدائع الصنائع ٣٤/٦ ، البحر الرائق ١٤١/٧ .

(٥) وبه قال أبو الطيب بن سلمة - رحمه الله - .

انظر : بحر المذهب ١٧٣/٨ ، التهذيب ٢٨٨/٤ ، فتح العزيز ٨٣/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ .

❖ في (ج): وتخريجاً .

(٧) قال المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٧٣/٨) : «وقال ابن سريج: وهذا

وجه لبعض أصحابنا، كما يقبل قوله على موكله بالبيع والقبض في أحد القولين، وقال أبو حامد: هذا لا يشبه ذلك؛ لأنه هاهنا مفرط بترك الإشهاد، فلهذا ضمن، بخلاف ذلك» .

❖ في (م) : ذكرنا .

ووجه ظاهر المذهب: ما أشار إليه الشافعي - (رضوان الله عليه) ❖ -:
 أن الله تعالى أمر القيم بالإشهاد على الطفل عند دفع المال إليه ❖؛ لأنه يدفع
 المال إلى غير من ائتمنه (٣)، فهاهنا كذلك؛ لأنه يدعي الدفع إلى من عليه
 الدَّين وهو لم يرض بأمانة صاحب الدَّين، حتى لو ادَّعى ردَّ المال إليه ❖، يقبل
 يقبل قوله. (٥)

[٤١٨] فرع: [إذا وُكِّلَه بإيداع بعض ماله عند إنسان، وأنكر المودَّع تسلمه من الوكيل]:

لو دفع بعض ❖ المال ❖ إلى إنسان وقال: أودعه ❖ عند فلان، (ثم

❖ في (م): رحمه الله.

❖ ساقط من: (ج).

(٣) قال المزني - رحمه الله - في مختصره (٢٠٩/٨ - ٢١٠): «ولو أمر الموكل الوكيل أن يدفع
 مالاً إلى رجل، فادَّعى أنه دفعه إليه، لم يُقبل منه إلا بينة، واحتج الشافعي في ذلك، بقول
 الله تعالى: ﴿...﴾
 ﴿...﴾ - سورة النساء، جزء من الآية (٦) - وبأن الذي زعم أنه دفعه إليه،
 ليس هو الذي ائتمنه على المال، كما أن البتامي ليسوا الذين ائتمنوه على المال، وقال الله
 جلَّ ثناؤه: ﴿...﴾
 فرَّق بين قوله لمن ائتمنه: قد دفعته إليك يُقبل؛ لأنه ائتمنه، وبين قوله لمن لم يأتمنه عليه: قد
 دفعته إليك فلا يُقبل؛ لأنه الذي ليس ائتمنه».

❖ في (م): عليه.

(٥) انظر: مراجع الشافعية السابقة.

❖ ساقط من: (م).

❖ في (م): ماله.

❖ في (م): أودع.

جاء صاحب المال فطالب المودع برده ، وأنكر (X) تسليم الوكيل المال إليه ، فالقول قوله مع يمينه ، ولا يثبت الدفع إلا ببيّنة^(١) . وأمّا الموكل مع الوكيل ، فإن (X) كان قد سلّم بحضرته ، ليس له أن يضمّنه (X)^(٥) . وإن كان قد سلّم في حال الغيبة ، وأشهد عليه ، وصدّقه الموكل على ذلك ، إلا أنّ الشهود غابوا أو ماتوا ، فليس له أن يضمّن الوكيل^(٦) ، وإن لم يكن قد أشهد ، فإن صدقه على التسليم فليس (X) له أن يضمّنه ، وإن كذبه فوجهان :

(X) في (م) : ثم إن صاحب المال جاء فطالب المودع عنده فأنكر .
(٢) لأن الأصل عدم الإيداع ، ولا يقبل قول الوكيل عليه ؛ لأنه لم يأتّمه المودع ، فلا يقبل قوله عليه ، كالوصي إذا ادّعى دفع المال إلى اليتيم ، لم يقبل إلا ببيّنة على الصحيح وهو ظاهر المذهب ، فإذا حلف المودع ، انقطعت الخصومة عنه ، وتبقى الخصومة بين الموكل والوكيل .
انظر : محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب) ، الحاوي الكبير ٥٢٨/٦ ، المذهب ٣٥٦/١ ، التهذيب ٢٢٦/٤ - ٢٢٧ ، البيان ٤٤٦/٦ ، فتح العزيز ٨٣/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ - ٣٤٥ ، النجم الوهاج ٧٢/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٤/٣ .

(X) في (ج) : إن .
(X) في (م) : يضا مننه .
(٥) على الأصح ، هذا إذا قد دفع الوديعة بحضرة الموكل من غير إشهاد ، ففيه وجهان ، هذا أولهما .

وأما إذا دفع الوديعة بحضرة الموكل وأشهد ، لم يضمّن ، كما قلنا في قضاء الدّين ، في المسألة الرابعة عشرة ، رقم (٤١٧) ، صفحة (١٠٠٧) .
(٦) لأنه أتى بما عليه من الاحتياط ، فلم يكن مفترطاً .
انظر : المذهب ٣٥٦/١ ، التهذيب ٢٢٨/٤ ، البيان ٤٤٥/٦ ، فتح العزيز ٨٣/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٤/٤ ، النجم الوهاج ٧٢/٥ .

(X) في (ج) : ليس .

أحدهما : أنه يضمنه ، كما في مسألة الدَّيْن^(١) .

والثاني : ليس له أن يضمنه ؛ لأن الإيداع إذا ثبت بالبيّنة، فقول المودّع [م/١/٨٢] في الردّ والتلف مقبول ، فلا تفيد✕ الشهادة فائدة ، بخلاف قضاء الدَّيْن^(٣)، فإنه إذا ثبت بالبيّنة، لم تكن له المطالبة بعد ذلك . فإذا قلنا : لصاحب الدَّيْن أن يضمنه ، فلو / اختلفا فقال الوكيل : دفعتُ بحضرتك ، أو دفعتُ المال✕ وأشهدتُ وقت✕ الدفع ، فأنكر✕ المالك ، فالقول قول الوكيل (مع يمينه)^(٧)، يمينه✕، كما لو ادّعى الردّ عليه أو الهلاك في يده^(٨)، (والله أعلم)✕.

(١) أي : في المسألة الرابعة عشرة، رقم (٤١٧)، صفحة (١٠٠٧).

ففي مسألة الدَّيْن: أنه إن لم يكن حاضراً ولم يشهد على الدفع، فالمذهب وهو الصحيح، أن له أن يغرم الوكيل، سواء صدقه على تسليم المال إليه، أو لم يصدقه.

✕ في (م) : تقبل .

(٣) انظر : الأنوار لأعمال الأبرار . وعليه: حاشية الكمثرى والحاج إبراهيم ٤٩٤/١ .

✕ ساقط من : (ج) .

✕ في (م) : على .

✕ في (م) : وأنكر .

✕ ساقط من : (ج) .

(٨) وهو اختيار ابن الصباغ - رحمه الله - ، قال ابن الملقن في عجالة المحتاج (٨٤٧/٢): «وقال

ابن الصباغ: عندي أن القول قول الوكيل بيمينه، كما لو ادّعى الردّ عليه وأنكر، وفرّق بينه وبين دعوى القبض على أحد القولين، فإنه في القبض يثبت على الموكل حقاً لغيره، وهنا يسقط عن نفسه الضمان، كذا ذكره المتولي».

وبه قال - أيضاً -: أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٧٣/٨) . وذهب

لإمام الرافعي في فتح العزيز (٨٣/١١) ، والنووي في روضة الطالبين (٣٤٤/٤)، والدّميري في النجم الوهاج (٧١/٥ - ٧٢) - رحمهم الله - : إلى أن القول قول الموكل مع يمينه؛ لأن

الفصل الثاني

في الاختلاف في شهادة الوكالة

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى : إذا شهد أحد الشاهدين أنه وكيله وشهد الآخر أنه وكيله مع فلان.

المسألة الثانية : إذا شهد أحدهما بأنه وكيله وشهد الآخر أنه أقر بالوكالة.

المسألة الثالثة : إذا أقام شاهدين وشهدا على فعلين أو فعل واحد.

المسألة الرابعة : إذا عبّر الشاهدان عن شهادتهما بلفظهما.

المسألة الخامسة : إذا أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه وكيله وشهد الآخر أنه وكيله وعزله.

المسألة السادسة : إذا شهد أحدهما أنه وكله يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وكله يوم الخميس.

المسألة السابعة : إذا شهد أحدهما بأنه وكله ببيع عبده وشهد الآخر بأنه وكله ببيع عبده وجاريته.

المسألة الثامنة : شهادة شاهدين أن فلاناً وكيل لغائب.

الأصل عدم الحضور عند الدفع.

ساقط من : (ج) .

(X)

المسألة التاسعة : إذا شهد الوكيل على موكله أو له.

الفصل الثاني

في الاختلاف في شهادة الوكالة

[٧٢/ب/ج]

وفيه تسع مسائل / :

[٤١٩] إحداها : [إذا شهد أحد الشاهدين أنه وكيله وشهد الآخر أنه

وكيله مع فلان]:

إذا ادّعى وكالة إنسان، وأقام البينة بشاهدين، فشهد ~~أحدهما أنه وكيله~~،
وشهد الآخر أنه وكيله مع فلان، لا تثبت الوكالة^(٣)؛ لأنهما عقدان مختلفان،
فإن توكيل الواحد غير توكيل الاثنى، وعلى كل واحد شاهد واحد.

[٤٢٠] [المسألة] (الثانية): [إذا شهد أحدهما بأنه وكيله وشهد الآخر أنه

أقرّ بالوكالة]:

أقام شاهدين ، شهد أحدهما أنه وكيله ، وشهد الآخر أنه أقرّ بالوكالة ،
لا تثبت الوكالة ؛ لأنّ العقد غير الإقرار^(٤).

~~(ج) في (ج) : سيع . وهو خطأ .~~

~~(ج) في (ج) : شهد .~~

(٣) انظر : بحر المذهب ٢١٧/٨ ، البيان ٤٥٢/٦ .

(٤) لأنهما شهادتان على فعلين .

انظر : بحر المذهب ٢١٨/٨ ، البيان ٤٥٠/٦ .

~~(م) هذه المسألة ساقطة بكاملها من : (م) .~~

[٤٢١] [المسألة] الثالثة: [إذا أقام شاهدين وشهدا على فعلين أو

فعل واحد]:

أقام شاهدين ، شهد أحدهما أنه (قال : أنت وكيلي) ، وشهد الآخر أنه قال له : أنت جريبي ، والجري : الوكيل بلغة أهل الحجاز^(٤) ، أو قال : أنت نائي ، فلا تثبت الوكالة^(٥) ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما شهد بعقد آخر ، أمَّا إن شهد أحدهما على الإقرار على أنه وكيله ، وشهد الآخر على أنه جريه أو نائبه ، تثبت الوكالة ؛ لأنَّ هذه شهادة على الإقرار ، والشيء الواحد

❌ في (م) : الثانية . وهو خطأ ؛ لأن المسألة الثانية ساقطة منها أصلاً .

❌ في (م) : وكيله .

❌ ساقط من : (ج) .

(٤) الجري : الوكيل ، الواحد والجمع والمؤنث في ذلك سواء ، ويقال : جريَّ بئ الجراية والجراية ، وجريَّ جرياً ، وكله ، والجمع : أجرياء ، الجري : الرسول ، والأجير ، ويقال : إني جريْتُ جرياً ، واستجريتُ أي : وكلتُ وكيلاً ، واتخذتُ وكيلاً .

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (٢١٨/٨) : «والجري : هو الوكيل بلغة مصر» .

وانظر : لسان العرب ١٤/١٤٢ - ١٤٤ ، مختار الصحاح ص ٤٣ ، القاموس المحيط

ص ١٦٣٩ - ١٦٤٠ ، المعجم الوسيط ١/١١٩)

(٥) ولأن قوله : وكيلي ، غير قوله : جريبي .

انظر : المذهب ٢/٣٣٩ ، بحر المذهب ٨/٢١٨ ، البيان ٦/٤٥٠ .

❌ في (م) : وأما .

❌ ساقط من : (ج) .

قد يخبر الإنسان عنه ~~و~~ بلغات مختلفة. (٢)

[٤٢٢] [المسألة] الرابعة : [إذا عبّر الشاهدان عن شهادتهما بلفظهما]:

إذا شهد أحد الشاهدين أنه وكيله ، وشهد ~~و~~ الآخر أنه استنابه ~~و~~ أقامه مقام نفسه في التصرفات ، تثبت الوكالة^(٥)؛ لأن الشهادة ~~و~~ ليست على العقد ، وإنما هي على إثبات حق التصرف له ~~و~~، وهما متفقان ؛ لأن ~~و~~ الوكالة ثابتة ~~و~~ .

~~و~~ ساقط من : (م) .

(٢) وبه قال أبو العباس بن سريج - رحمه الله - .

انظر : المذهب ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ ، بحر المذهب ٨/٢١٨ ، البيان ٦/٤٥٠ .

~~و~~ ساقط من : (ج) .

~~و~~ في (م) : أو .

(٥) لأنهما لم يحكما لفظ الموكل ، وإنما عبّرا عن التوكيل بلفظهما ، واختلاف لفظهما لا يؤثر إذا

اتفق معناه .

انظر : المذهب ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ ، بحر المذهب ٨/٢١٨ ، البيان ٦/٤٥٠ .

~~و~~ في (م) : الوكالة .

~~و~~ ساقط من : (ج) .

~~و~~ ساقط من (ج) .

~~و~~ في (م) : نيابة .

[٤٢٣] [المسألة] الخامسة : [إذا أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه وكيله**وشهد الآخر أنه وكيله وعزله]:**

إذا ادّعى الوكالة وأقام شاهدين ، شهد أحدهما أنه وكيله ، (وشهد الآخر أنه وكيله) ~~و~~ وعزله ~~و~~ ، ففيه وجهان: (٣)

أحدهما : تثبت الوكالة (٤) / ؛ لأنّ الشاهدين شهدا على الوكالة ، [٨٢/ب/م] والعزل حكم آخر ، وبه شاهد واحد (٥) ، وهذا على قولنا : إنّ الشهادة إذا تَضَمَّنَتْ أمرين فتبطل ~~و~~ في أحدهما لا تبطل في الآخر .

(٣) ~~و~~ ساقط من : (م) .

(٤) ~~و~~ في (ج) : عزله .

(٥) الوجهان إذا قال أحدهما ذلك قبل الحكم بثبوت الوكالة.

انظر : بحر المذهب ٢١٥/٨ - ٢١٦ ، حلية العلماء ١٤٩/٥ ، البيان ٤٤٩/٦ .

(٤) محكي في التعليق عن أبي العباس بن سريج - رحمه الله - ، كما قال ذلك أبو بكر

الشاشي في حلية العلماء (١٤٩/٥) ، ثم قال عنه في الحلية : «وليس بشيء» .

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (٢١٥/٨ - ٢١٦) : «وخرّج ابن سريج فيه

وجهاً آخر : أنه يحكم بها؛ لأن الشهادة بالوكالة قد تمت ، والشهادة الثانية بالعزل لم تتم ،

وهذا سهو منه ، ولا يجيء على المذهب ؛ لأن ما يحدث بالشاهد بعد الشهادة قبل

الحكم ، بمنزلة المقارن للشهادة» .

وانظر : البيان ٤٤٩/٦ .

(٥) والعزل لا يثبت بواحد .

انظر : بحر المذهب ٢١٥/٨ ، البيان ٤٤٩/٦ .

~~و~~ في (ج) : وبطل .

وأما إذا قلنا : تبطل في الكل ، فلا يحكم بالوكالة ؛ لأنَّ (X) شهادة الذي شهد (X) بالعزل قد بطلت ؛ لكونه شهد (X) بما لا يطلب منه وهو العزل .

والثاني : لا تثبت الوكالة^(٤) ؛ لأنَّ أحدهما ليس تثبت له (X) الوكالة وقت وقت أداء الشهادة ، وهكذا (الحكم فيما) (X) لو شهد بالوكالة ، ثم عاد أحدهما قبل الحكم ، وشهد بأنَّه قد عزله ، فأما إن كان بعد الحكم ، فلا تأثير له (X) .^(٨)

(X) مكررة في : (م) .

(X) في (ج) : شهدت .

(X) في (م) : شاهداً .

(٤) على الصحيح ؛ لأنه لم يقم على شهادته إلى أن يقضي الحاكم بصحة الوكالة ، فهو كما لو ذكر العزل مضافاً إلى الشهادة .

انظر : بحر المذهب ٢١٥/٨ ، حلية العلماء ١٤٩/٥ ، البيان ٤٤٩/٦ .

(X) في (ج) : به .

(X) ساقط من : (ج) .

(X) ساقط من : (ج) .

(٨) فلم يحكم ببطلان الوكالة ؛ لأنه إن كان ذلك رجوعاً عن الشهادة ، لم يقبل ؛ لأن الرجوع عن الشهادة بعد الحكم لا يقبل ، وإن كان ذلك ابتداءً شهادةً بالعزل بعد الوكالة ، لم يقبل ؛ لأن العزل لا يثبت بشهادة واحد .

وإن قالوا : عزله بعد الحكم ، فإن كان ذلك رجوعاً ، لم يقبل ، وإن كان ابتداءً شهادةً بالعزل ، قبلت شهادتهما ؛ لأن العزل يثبت بشاهدين .

انظر : بحر المذهب ٢١٥/٨ - ٢١٦ ، حلية العلماء ١٤٩/٥ ، البيان ٤٤٩/٦ .

[٤٢٤] [المسألة] السادسة /: [إذا شهد أحدهما أنه وكَّله يوم الجمعة [ج/٧٣]]

وشهد الآخر أنه وكَّله يوم الخميس]:

إذا شهد أحد الشاهدين أنه وكَّله يوم الجمعة ، وشهد الآخر أنه وكَّله يوم الخميس ، لا تثبت الوكالة^(٢)؛ لأنهما عقدان ، فأما إن كانت الشهادة على الإقرار بالوكالة ، فالشهادة مقبولة ، وتثبت الوكالة^(٥).

[٤٢٥] [المسألة] السابعة : [إذا شهد أحدهما بأنه وكَّله ببيع عبده

وشهد الآخر بأنه وكَّله ببيع عبده وجاريته]:

إذا شهد شاهد بأنه وكَّله ببيع عبده ، وشهد الآخر بأنه وكَّله ببيع عبده عبده وجاريته ، تثبت الوكالة^(٧)؛ لأنهما اتفقا على التوكيل في بيع العبد.

(١) ساقط من : (م) .

(٢) ولأنها شهادة على فعلين .

انظر : بحر المذهب ٢١٦/٨ ، البيان ٤٤٩/٦ .

(٣) في (م) : فالوكالة .

(٤) في (م) : والشهادة .

(٥) لأن الإقرار إخبار عن توكيل سابق ، فيجوز أن يخبر عن توكيل واحد في وقتين مختلفين .

انظر : بحر المذهب ٢١٦/٨ ، البيان ٤٤٩/٦ .

(٦) في (م) : شاهدين .

(٧) وكان له التصرف في العبد الذي اتفقا عليه؛ لأن الشهادة قد تمت فيه ، ولا يملك في الآخر .

انظر : بحر المذهب ٢١٧/٨ ، البيان ٤٥٢/٦ .

[٤٢٦] [المسألة] الثامنة : [شهادة شاهدين أن فلاناً وكيلٌ لغائب]:

إذا شهد شاهدان بأنَّ فلاناً وكيل فلان في استيفاء حقِّه من فلان ، أو بيع ماله من فلان ، وكانت ~~ال~~ الشهادة بعد دعوى ذلك الإنسان، حتى تكون الشهادة مسموعة ، فقال الوكيل : ما علمت ذلك ، فسأله (ما تعني بهذه) ~~ال~~ الكلمة ؟ (فإن قال) ~~ال~~ : أردت به ~~ال~~ أنه لم يكن قد بلغني الخبر قبل ذلك ، يحكم بالوكالة ؛ لأنَّ قبول الوكالة ليس على الفور ، وإن ~~ال~~ قال : أردتُ به أي لا أعلم صدق الشاهدين ~~ال~~ ، لم تثبت الوكالة ؛ لأنه قد طعن في الشاهدين .^(٧)

بسم الله

[٤٢٧] [المسألة] التاسعة : [إذا شهد الوكيل على موكله أو له]:

~~ال~~ في (ج) : فكانت .

~~ال~~ في (م) : عن معنى هذه .

~~ال~~ في (ج) : فقال .

~~ال~~ ساقط من : (ج) .

~~ال~~ في (ج) : فإن .

~~ال~~ في (ج) : الشاهد .

(٧) وبه قال أبو العباس بن سريج - رحمه الله - .

انظر : بحر المذهب ٢١٦/٨ ، البيان ٤٥٢/٦ ، روضة الطالبين ٣٣٧/٤ ، أسنى المطالب

٢٨٢/٢ .

إذا شهد الوكيل / على موكله فمقبول^(١)، وإن شهد له ~~❌~~ بغير ما هو وكيل فيه يقبل^(٢)، وإن شهد له بما هو وكيل فيه ~~❌~~، (فإن كان ~~❌~~ وكيلاً في قبض الحق ~~❌~~ من إنسان ، لا تسمع شهادته بالحق ؛ لأنه يثبت لنفسه حق الاستيفاء ، وإن ~~❌~~ شهد بعد ما كان وكيلاً فيه ولكن قد ~~❌~~ انعزل ، فإن كان (قد حاكم حاكم ~~❌~~ فيه ، فلا تقبل شهادته^(٣)، وإن لم يكن قد خاصم فيه ، فوجهان ~~❌~~)
 (١): ~~مروءة~~

- (١) كما يشهد الوالد على ولده، والولد على والده.
 انظر : بحر المذهب ٢١٥/٨، فتح العزيز ٥٣/١١، روضة الطالبين ٣٢١/٤.
~~❌~~ ساقط من : (م) .
 (٣) مثل : إن كان وكَّله بالبيع، فشهد له بالشراء، وكان وكيله بالشراء، فشهد له بالبيع، أو كان وكيله فيهما، فشهد له بالنكاح، قبلت شهادته في هذا كله.
 انظر : المراجع السابقة.
~~❌~~ ساقط من : (م) .
~~❌~~ في (م) : بأن يكون .
~~❌~~ في (ج) : الجميع .
~~❌~~ في (ج) : فإن .
~~❌~~ ساقط من : (م) .
~~❌~~ ساقط من : (م) .
 (١٠) لأنه صار خصماً له بدعواه المتقدمة؛ ولأنه يريد أن يزكي نفسه، ويبين صدقه فيما ادَّعاه عليه، فكان متهماً في شهادته.
 انظر : المعاينة في العقل (م/٦٠)، بحر المذهب ٢١٥/٨، الوسيط ٢٩٧/٣، فتح العزيز ٥٤/١١، روضة الطالبين ٣٢١/٤.
~~❌~~ في (م) : وجهان .

أحدهما : تقبل^(١) ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٢) - (رحمه الله) - ؛
 لأنه لم ينتصب مخصصاً في تلك^(٣) الدعوى خصماً ، ولا هو مثبت لنفسه حقاً .
 والثاني : لا تقبل^(٤) ؛ لأنه صار مخصصاً بعقد الوكالة .

-
- (١) قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (٢١٥/٨) : «فيه قولان مخرجان» .
 وانظر : المعاينة في العقل (م/ل/٦٠/أ) .
- (٢) على الأصح ، فلا تهمة فيه ، فأشبه ما لو شهد قبل التوكيل .
 انظر : المعاينة في العقل (م/ل/٦٠/أ) ، بحر المذهب ٢١٥/٨ ، الوسيط ٢٩٧/٣ ، حلية
 العلماء ١٤٩/٥ ، فتح العزيز ٥٤/١١ ، روضة الطالبين ٣٢١/٤ .
- (٣) انظر : بدائع الصنائع ٢٧٢/٦ ، البحر الرائق ٥٧/٧ ، فتح القدير ٤٢٥/٧ - ٤٢٦ ،
 حاشية ابن عابدين ٤٦٢/٥ .
- (٤) ساقط من : (م) .
- (٥) في : (م) : ذلك .
- (٦) كما لو شهد قبل العزل .
- قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٢١/٤) : «هذه هي الطريقة
 الصحيحة المشهورة ، وقال الإمام : قياس المرازعة : أن يعكس فيقال : إن لم يخاصم ،
 قبلت ، وإلا فوجهان . قال : وهذا التفصيل إذا جرى الأمر على تواصل ، فإن طال الفصل ،
 فالوجه : القطع بقبول الشهادة ، مع احتمال فيه» .
 انظر : مراجع الشافعية السابقة .

الخاتمة

وفيها أهم نتائج البحث